subul.magazine

مجلة سُبل

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة رواق

الاقتصاد السياسي للتنمية المتعثرة في مصر

العدد الثامن - ابريل 2022

المحتوى

رئيس التحرير محمد عباس

4 افتتاحية العدد

6 عن الأزمات الهيكلية للتنمية المتعثرة في مصر
عمر سمير

16 قطاع الخدمات في مصر: التضخّم الاستهلاكي الشاذ في سياق التخلّف الاقتصادي
مجدي عبد الهادي

24 تقييم برامج التنمية على نهج المؤسسات الدولية: مصر وصندوق النقد الدولي نموذجًا
طارق الشال

34 الاقتصاد المصري في الجمهورية الجديدة: تنمية الفقر واقتصاد الإتاوات
عبد الرحمن عادل

42 الرأسمالية المهشمة: الأصول الاجتماعية لفشل بناء السوق في مصر - عمرو عادلي
بلال هشام

50 المقاربة الحالمة: حصاد سنوات الإصلاح السلفية
معتز زاهر

59 الدين والسياسة في الدولة العثمانية
إسلام هلال

68 طائفيَّات النِّظام في سورية بين الأمس واليوم
فاطمة عبود

75 الدولتان: مقارنة بين السلطة والمجتمع في الغرب وبلاد الإسلام
عبد الرحمن أحمد

كتاب العدد

طارق الشال

باحث وكاتب في الاقتصاد السياسي - حاصل على بكالوريوس الاقتصاد من جامعة EMU بقبرص الشمالية

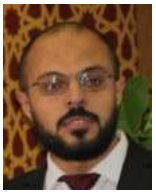

إسلام هلال

متخصص في الشريعة والقانون، مهتم بقضايا تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وآثاره الاجتماعية والسياسية

بلال هشام

طالب ماجستير اقتصاد سياسي بجامعة هامبورج في ألمانيا

خريج أقسام علوم سياسية وعلاقات دولية، واقتصاد، وعلم الاجتماع من جامعة مرمرة بتركيا

مهتم بالاقتصاد السياسي، والحركات الاجتماعية، والجيش والسياسة

مجدي عبد الهادي

باحث اقتصاد سياسي

عبد الرحمن عادل

باحث مصري في العلوم السياسية

معتز زاهر

كاتب مصري

عمر سمير

كاتب وباحث في العلوم السياسية

فاطمة عبود

ناقدة سورية وأستاذة اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة سلجوق في تركيا

عبد الرحمن أحمد

باحث في العلوم السياسية حاصل على بكالوريوس الهندسة المدنية

افتتاحية العدد

الاقتصـــاد السياسي للتنمية المتعثرة في مصر

لطالما سمعنا الحكومات المتعاقبة في مصر تروج لحزمة من الإجراءات الاقتصادية التقشفية القاسية على المواطنين؛ بهدف تحقيق النمو المستدام، والذي سيقود بدوره إلى التنمية، على حد تعبير تلك الحكومات. أُرهقت آذاننا بعشرات المصطلحات، من قبيل: التنمية المستدامة، التنمية الشاملة، التنمية العادلة، تنمية رأس المال البشري، التنمية المتكاملة، وغيرها. مصطلحات وإن اختلفت، فإن لفظ التنمية يظل حاضرا فيها. صاحب تلك المصطلحات خطاب، فحواه: فلنصبر ولنتحمل إجراءات التقشف ليرتاح أبناؤنا. عانى الجد ولم يرتح الابن، وعانى الابن ولم يرتح الحفيد، وهكذا دواليك.
تاريخيًّا، وعلى مدار سبعين عامًا هي عمر جمهورية مصر العربية، فشلت السياسات الاشتراكية التي تبناها عبد الناصر، وفشلت سياسات الانفتاح التي بدأها السادات، واستكملها مبارك. فشلت برامج صندوق النقد الدولي التي بدأت في التسعينات، ويستكملها السيسي الآن. كل ما سبق فشل في جلب الرفاهية التي وعدتنا إياها الحكومات المتعاقبة في مصر.

بنظرة بسيطة إلى معدلات الفقر، نسب الأمية، وعدد المتسربين من التعليم، ونسبة العشوائيات، ونسب الأمراض الناتجة عن سوء التغذية وتلوث الطعام والمياه؛ نستنتج أن كل ما سبق فشل، وأن الوضع يسير من سيئ لأسوء.

يدفعنا كل ما سبق إلى الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية في مصر متعثرة، وأن هناك ثمة عوامل هيكلية هي ما تجعل قطار التنمية في مصر محلك سر.

نحاول من خلال مقالات هذا العدد أن نلقي الضوء على هذا الموضوع من خلال المقالات الآتية:

1- عن الأزمات الهيكلية للتنمية المتعثرة في مصر

2- قطاع الخدمات في مصر: التضخم الاستهلاكي الشاذ في سياق التخلف الاقتصادي

3- تقييم برامج التنمية على نهج المؤسسات الدولية: مصر وصندوق النقد الدولي نموذجًا

4- الاقتصاد المصري في الجمهورية الجديدة: تنمية الفقر واقتصاد الإتاوات

5- مراجعة كتاب (Cleft Capitalism: The Social Origins of Failed Market Making in Egypt) للباحث عمرو عادلي

بعد تلك التغطية الاقتصادية في ملف العدد، ينتقل عددنا الثامن ليغطي مساحات أخرى قد تشغل قارئنا: تحليل نقدي للمقاربة الإصلاحية السلفية، قراءة في الفكر السياسي الديني للصدر الأعظم لطفي باشا، نظرة على الوضع الطائفي في سوريا، ومقارنة بين شكل الدولة في الغرب والدول المسلمة من خلال مراجعة لكتاب «الدولتان».

عن الأزمات الهيكلية للتنمية المتعثـــرة في مصر

عمر سمير

كاتب وباحث في العلوم السياسية

يعاني الاقتصاد المصري من أزمات هيكلية تبدو أكبر من أية محاولة لاختصارها واختزالها، أو حتى الوصول لنظرية مفسرة لوضعية التنمية المتعثرة في الحالة المصرية من قبل العديد من المفكرين والمنظرين الكبار، إلى الحد الذي بدت معه كافة محاولات إحداث تنمية عبر القرن الأخير مشوهة وغير مكتملة أو غير مجدية في حلحلة معضلاته سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

كتب جلال أمين كثيرا في محاولات فهم الاقتصاد السياسي المصري، وكان آخر كتاباته «ماذا حدث للمصريين؟»، كما كتب الراحل محمود عبد الفضيل حول هذه المعضلات عدة كتب محاولا تفكيك أزمات التنمية، وكتب عمرو عادلي مؤخرا كتابا قيّما حول ما يسميه الرأسمالية المتصدعة أو المتشققة cleft capitalism.

انطلق هؤلاء من توجهات ومدارس فكرية مختلفة لمحاولة وصف وفهم أجزاء الفيل الضخم الذي يمثل معضلات مصر الاقتصادية التنموية، أو بالأحرى معضلات تشابك الاقتصادي والسياسي في تناول الاقتصاد المصري، طارحين أسئلة عدة من بينها:

- لماذا يعيد إنتاج الفقر واللامساواة ولا يحقق التنمية؟
- كيف يحقق النمو في بعض الفترات من دون تنمية حقيقية؟
- لماذا لا تزال معضلات الفقر والبطالة والتضخم مزمنة وتتفاقم عبر عقود؟
- ما الذي يجعله بهذا القدر من الاعتمادية على الخارج؟
- لصالح من يعمل مثل هذا الاقتصاد؟
- كيف يتصف بالكثير من خصائص الاقتصاد الريعي من دون ريع حقيقي؟

لا يزعم كاتب هذا المقال أنه يستطيع في الوقت الراهن أن يقدم أكثر مما قدم هؤلاء، لكنه يمكنه أن يقدم باختصار توصيفا لمعضلات الاقتصاد وفقا لما يكاد يجمع عليه هؤلاء ولما يشير إليه الواقع إلى حد كبير.

ميراث مبارك وفشل نظرية التساقط النيوليبرالي

وفقا لكتاب أنجيلا جويا «جذور الثورة»، فإن عملية التحول النيوليبرالي التي خلفها نظام مبارك تجد لها جذورا في العهد الناصري، حيث تمت تهيئة المسرح لصعود الطبقة النيوليبرالية، بهدف استقلال مصر فعليًا عن القوى الاستعمارية السابقة.

أنشأ عبد الناصر اقتصادًا مخططًا للدولة، وأدخل عدة إصلاحات أسفرت عن تأميم الشركات وإعادة توزيع الأراضي وتعزيز الحماية الاجتماعية للطبقات العاملة المصرية، لكنه رغم ذلك أخفق في كسر شوكة مُلاك الأراضي؛ بسبب عدم قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات في جميع أنحاء مصر، حيث تشير معالم التاريخ الاقتصادي لمصر، منذ الاستقلال الرسمي للبلاد في 1922 وصولًا للإطاحة بمبارك في 2011، إلى أن بطالة الشباب وعدم المساواة في توزيع الثروة كأسباب لاندلاع ثورة يناير هي أعراض جانبية لأمراض واختلالات هيكلية مزمنة في اقتصاد يعجز نمطه الإنتاجي وعلاقته بالخارج ومصادر تمويله عن تخليق أية عوامل استقرار وتنمية حقيقية بل ويجعله عرضة لتقلبات الاقتصاد

يعاني الاقتصاد المصري من أزمات هيكلية تبدو أكبر من أية محاولة لاختصارها واختزالها، أو حتى الوصول لنظرية مفسرة لوضعية التنمية المتعثرة

الرأسمالي العالمي مع استفادات هامشية من سياسات الاندماج فيه بشكل يكرس هذه الأزمات[1].

في العهد الناصري كانت السياسات الاقتصادية والخطط التنموية تستهدف إعادة التوزيع، وبما أن الثورة قامت ضدَّ نظام إقطاعي فاسد وظالم فإن عليها أن تقوم بالاستيلاء على أملاك هذه الإقطاعيَّات وإعادة توزيعها على الشعب المؤيِّد لحركة الجيش.

فمن ناحية؛ يؤدِّي ذلك إلى خلق شرعية جديدة بإعادة التوزيع تلك، ومن ناحية أخرى، يكسر شوكة مؤيِّدي النظام القديم والطبقة الاجتماعية الموالية له بسلبهم ممتلكاتهم وتوزيعها، لا يتبيَّن المرء ما إذا كانت هذه السياسات نابعة من توجُّهات أم مجرَّد إجراءات لكسب الشرعية السياسية ومغازلة القطاع الأوسع من المصريين الذين يعملون في قطاع الزراعة ويسكنون في الريف، فقد كانت المسألة الزراعية مطروحة بقوة منذ العشرينيات وحتى الأربعينيات نتيجة للفقر المتزايد في الريف، وسوء توزيع الملكية، وتحكُّم كبار المَلاك في الاقتصاد الزراعي المصري وفي الحياة السياسية.

كما كانت التنمية تستهدف أيضًا العدالة الاجتماعية، فيرى عبد الناصر في كتابه «فلسفة الثورة» أن «الشعب بحاجة إلى ثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقِّق العدالة لأبناء الوطن الواحد[2]» ، ومن هذا المنطلق كانت السياسات الاجتماعية حاضرة مهما اختلف البعض مع النظام الناصري ونتائج سياساته الكارثية في المجالات

2-جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، (القاهرة: بيت العرب للتوثيق العصري، 1996)، ص 33، متاح على موقع ناصر عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2m5y1E0

وقعت مصر كبقية الدول العربية في معضلة تركز الشركاء، بحيث نجد أن الشريك الاقتصادي الأول لها هو الغرب ممثلا في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ما جعلها تدور في ظل العالم الرأسمالي

الأخرى.

أي أننا أصبحنا بتعبير المفكر الراحل «سلامة كيلة» إزاء نمط اقتصادي يحقق مركزية للثروة في يد الدولة التي يحكمها الجيش وقطاعها العام وبيروقراطيتها التي تتوسع لاحتواء البطالة، وقد حاول هذا النموذج الناصري اقتفاء بعض آثار الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي حيث قام على تحقيق بعض من المهمات مثل الإصلاح الزراعي وبناء الصناعة، والتخطيط المركزي، وفرض التعليم والعلاج المجانيَيْن، وتحقيق العمالة الكاملة عبر التوظيف في أجهزة الدولة وليس في الإنتاج فقط، والتزام شروط العمل والضمان الاجتماعي وضمان الشيخوخة في محاولة للتحلي ببعض مظاهر العدالة الاجتماعية[3].

أسس السادات لتحرير مطلق للاقتصاد السياسي المصري سواء من قبضة الدولة أو قبضة المصريين أو من التبعية للمعسكر الشرقي الذي راهن على أفوله، ورهن الاقتصاد المصري لقوى السوق ومراكزه في الغرب الذي يحتكر 99٪ من قواعد اللعبة في الاقتصاد أو السياسة بالنسبة للرؤية الساداتية، وإن كانت التطورات الداخلية المتعلقة بالحرب أو بالأزمات الاقتصادية والسياسية المحلية بعدها لم تمهله لتحقيق هذه الرؤية، لكنه خلف بعده خير من يقوم بهذه المهمة وهو نائبه حسني مبارك ليجهز على ما تبقى من آثار دور الدولة وقطاعها العام في الاقتصاد.

وقعت مصر كبقية الدول العربية في معضلة تركز الشركاء، بحيث نجد أن الشريك الاقتصادي الأول للبلدان العربية هو الغرب ممثلا في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ما يجعل هذه البلدان تدور كالعديد من الدول النامية في ظل الغرب الرأسمالي الذي أصبح مصدرا رئيسيا للإمداد بالمال والتكنولوجيا الحديثة والسلع الاستهلاكية المعمرة بالشكل الذي أدى لربط اقتصاديات معظم بلدان العالم الثالث ربطا وثيقا بعجلة النظام الاقتصادي الدولي الخاضع للسيطرة الغربية، كذلك

3-سلامة كيلة، العدالة الاجتماعية والاقتصاد البديل، في سلامة كيلة وآخرون، الاقتصاد البديل: المفهوم والقضايا في المنطقة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات،2016، ص13-41، https://bit.ly/3tLEjb4

فـإن معظـم مديونيـات تلـك البلـدان هــي للــدول الغربيــة والمؤسســات الدولية الـتــي تـسـيـطـر عـلـيـهـا تلك الـدول[4].

اعتمــد اقتصاديــو عهــد مبــارك ســواء المجموعــة الاقتصاديــة في الــوزارة أو الخبــراء الاقتصاديــين المؤيديــن لــه، على أن نظريــة التســاقط كفيلــة بتحقيــق النمــو وأن الاهتمــام بقطــاع واحــد كرافعــة للاقتصــاد بإمكانــه جــر المؤشِّــرات الاقتصاديــة لأعلى بوتيــرة منضبطــة، وأن عوائــد النمــو ســوف تتــوزَّع تلقائيًّــا على الجميــع، فــكان القطــاع الرافعــة هــو القطــاع الخدمــي بمــا يرتبــط بــه مــن عائــدات العبــور في قنــاة الســويس والســياحة وحصيلــة بيــع شــركات القطــاع العــام والخدمــات اللوجســتية المرتبطة بقطــاع الاتصالات. ثــم بعــد صعــود المجموعــة الاقتصاديــة النيوليبراليــة بقيــادة جمــال مبــارك بــدأ عهــد المضاربــات الكبيــر في البورصــة والعقــارات، باعتبــار القطــاع المالــي والمصــرفي هــو قاطــرة هــذا الاقتصــاد نحــو نمــوٍّ مطَّــرد، في ســبيل ذلــك أُهملــت الزراعــة والصناعــة، وباتــت الضرائــب والديــون المصــدر الرئيســي لتمويــل المشــروعات والاســتثمارات الحكوميــة، وتــمَّ اعتبــار دعــم الفئــات الفقيــرة عبئًــا على الموازنــة العامــة، في حيــن أن دعــم الصــادرات فــرض عين لجــذب الاســتثمار الأجنبــي وتحســين مؤشِّــرات الاقتصــاد الكلــي[5].

والوصــف الدقيــق للأوضــاع التــي خلَّفهــا نظــام مبــارك أنــه نظــام ســلطوي يعتمــد في اســتقراره علــي دولــة شــبه ريعيــة حظيــت بتدفُّقــات ماليــة هامــة مــن النفــط، وعائــدات قنــاة الســويس ومــن المســاعدات الخارجيــة، وعندمــا انهــارت هــذه الإيــرادات الريعيــة قــام النظــام بإعــادة ترتيــب أولوياتــه لصالــح تقويــة أجهزتــه الأمنيــة وزيــادة مواردهــا على حســاب الفقــراء، وظــلَّ طلــبُ المســاعدات الخارجيــة هــو أحــد أهــم أنشــطة نظــام الحكــم في مصــر، وهــي وضعيــة أدق وصــف لهــا هــو تعبيــر الراحــل ســامر ســليمان «النظــام القــوي والدولــة الضعيفــة[6]».

4-محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، الكويت: سلسلة عالم المعرفة العدد 16، 1978، ص 13، https://bit.ly/3MIV7Im

5 عمر سمير، درجات وأنماط التنمية في ظل أنظمة اقتصادية مختلفة عبر ستين عامًا، القاهرة مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2020/2/29، https://bit.ly/3bOLF41

6 سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 2013)، ص ص 280-291.

الثورة ومحاولة غير مكتملة لهدم القديم دون أفق لبناء الجديد

الثورة ومحاولة غير مكتملة لهدم جاءت الثورة في ظل انسداد الأفق الاقتصادي والسياسي للإصلاح إلى الحد الذي أصبح يستوى معه الوقوف في وجه الأمن وبطشه مع البقاء في المنازل من حيث النتيجة وانتظار الموت بالفقر والجوع والبطالة التي كانت مؤشراتها متفاقمة، ورغم تعمد نظام مبارك تجريف النخب السياسية المصرية والأحزاب من أية كوادر إلا أنه جرت العديد من محاولات طرح رؤى بديلة للسياسات السائدة[7].

كانت مظاهر الاستياء من السياسات الاقتصادية والاجتماعية منعكسة على كثير من الخطابات السياسية المتداولة للتيارات المختلفة عبر الفترة من فبراير 2011 وحتى يونيو 2013، كانت مفاهيم العدالة الاجتماعية وبعض أجزاء السياسات التي تصب في اتجاهها حاضرة في الجدل العام والأكاديميا وحتى برامج الأحزاب الجادة التي خرجت من رحم الثورة وقواها الحية في ذلك الوقت على حداثتها، وكذلك الخطابات الحكومية المختلفة، وصولا لنقد أكاديمي متميز من بعض مراكز الفكر والرأي للمؤشرات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الحكومة في التعبير عن الأوضاع الاقتصادية[8].

رغم ذلك بقيت أزمات التمويل الدولي والتوجه العام للاقتصاد ودور الدولة والمؤسسات المختلفة العامة والخاصة وتأثير القطاع الخارجي فيه ونمط الإنتاج وعدم توازن مساهمة القطاعات المختلفة في التنمية والقدرة على تخليق فرص العمل وتحسين جودتها وتحقيق مؤشرات هامة للعدالة الاجتماعية والعدالة الضريبية، وعدم القدرة على تحسين الخدمات العامة أزمات بعيدة عن أية حلول جذرية.

وعلى كلٍّ فإن سردية الانتفاضات العربية وضمنها الثورة المصرية كما يشير «هشام جعفر» بحثت عن عقد اجتماعي جديد يتم به إعادة بناء الوطن بنخب جديدة، ويستند هذا العقد إلى مقومات ثلاثة: أولها الحرية-الديمقراطية، باعتبارها اسم جامع لكثير من القيم وفي مقدمتها التعددية، وثانيها العدالة الاجتماعية-التوزيع العادل للموارد والثروة، والتي جعلت من أولوية المواطن العربي خطابات المعاش وليس جدالات الهوية ومطلقات الأيديولوجيا، وثالثها تحرير الإرادة الوطنية من الهيمنة الإقليمية والدولية[9].

7-على سبيل المثال استحدثت وحدة للدراسات في الجامعة الأمريكية بالقاهرة تعد عنوان بدائل السياسات، وطرحت عدة مراكز بحثية دراسات قيمة حول السياسات البديلة، يمكن على سبيل المثال مراجعة الدراسات في هذا الإصدار سلامة كيلة وآخرون، الاقتصاد البديل: المفهوم والقضايا في المنطقة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات،2016، ص13-41، https://bit.ly/3tLEjb4

8-محمد سلطان وآخرون، في البحث عن مؤشرات اقتصادية بديلة، القاهرة منتدى البدائل العربي للدراسات، دار المرايا، 2019، https://bit.ly/3sR0a1i

9 -هشام جعفر، في النموذج الانتفاضي العربي: قراءة في ملف «الربيع العربي»، بتاريخ 2021/12/13، https://bit.ly/372pWqU

النظام الحالي: محاولة إحياء دولة يوليو وتجديدها من دون عدالة

على الرغم من محاولة البعض التماس بعض مظاهر التشابه بين النظام الحالي ونظام عبد الناصر، وهي محاولة عبثية في مضمونها ولا تشتمل على أي منطق سوى الاتفاق فقط في الخلفية العسكرية والرغبة في التحكم بكل خيوط السلطة في يد القائد والزعيم، فإن لديها بعض الوجاهة من منطق رأسمالية الدولة القائدة، لكنها كانت تعمل بمنطق يقلل من حدة التفاوت الاجتماعي واتخذت خطوات جريئة في هذا الاتجاه.

انتقل النظام الحالي من بقايا اقتصاد شبه مخطط تلعب الدولة فيه دورا تنظيميا لصالح كبار رجال البيروقراطية بالشراكة مع الجيش، إلى اقتصاد يحاول الجيش التحكم بمفاصله وإدارته ولعب دور الوسيط في استكمال بيع قطاعه العام وفق منظور شديد الضيق للأوضاع المحلية والإقليمية، إذ يفترض دائما أن للمواطنين في الداخل القدرة على تمويل طموحات القيادة العسكرية من جيوبهم كما يفترض في الخارج أن يساعده في هذا على الدوام لأنه يحارب الإرهاب والتطرف والهجرة غير الشرعية نيابة عن الجميع ولصالح الجميع أو هكذا يزعم.

بينما يستطيع إجبار المواطنين على تمويل مشروعاته وديونه الكبيرة ويقوم بترقيع السياسات الضريبية لزيادة الحصيلة، فإننا بصدد ملمح مستمر يتمثل غياب العدالة الضريبية، الناجم عن عدم قدرة الدولة في مصر على تحصيل الضرائب المباشرة، وبالتالي توزيع الأعباء الضريبية بشكل عادل، وهذا الأمر مؤسسي لأنه يتجاوز الفوارق بين سياسات النظام الناصري إبان اشتراكيته وما تلاه من نظم صنفت على أنها ذات نزوع رأسمالي بل ونيوليبرالي[1].

الأولوية الأولى للتنمية الاقتصادية في مصر هي لتنفيذ مشروعات الرئيس التي هي بالفعل الغايات الأهم، وجوهر هذه الرؤية هو الاستقرار السياسي للنظام ومحاولة كسب الشعبية، وتعزيز القوة الشاملة للدولة المختزلة في النظام السياسي، مع اللحاق بالغرب، وبرغم محاولة البعض توصيف نموذج تنموي لما يتبع عبر ربطه بالتنمية المتوازنة والتي توزع الاستثمارات

1 -عمرو عادلي، العدالة الضريبية: قضية مؤسسات لا سياسات، كارنيجي بيروت، بتاريخ 2017/4/18، https://bit.ly/3hRbPqw

جاء السيسي مدعوما بمصادر تمويل دولي لاقتصاد نظامه مرهونة بيد القوى الإقليمية إلى حد بعيد، بحيث أصبحت مغازلة القوى الصغرى في الإقليم جزءً من الأخبار الاعتيادية

على عدد كبير من المشروعات فى ذات الوقت، ربما يفيد ذلك فى التخفيف من حدة البطالة، ولكنها لا تحدث نقلة نوعية للاقتصاد لأن كل ما يحصل عليه كل قطاع لا يكفى لتحقيق هذه النقلة.

ولا يتفق ذلك مع استراتيجيات التنمية الناجحة في الدول الصناعية الجديدة التى كانت قد انتقلت من قطاع إلى آخر، حتى أمكنها إنجاز تحول هيكلي في اقتصادها وضعها في مكانة أفضل ضمن التقسيم الدولي للعمل، بل إن توزيع الاستثمارات ومعدلات النمو فى الوقت الحاضر فى مصر لا يوحي بإمكانية الخروج من قبضة الاقتصاد الريعى إلى وضع الاقتصادات الصناعية الجديدة، حيث الأولوية لا تزال للاقتصاد الخدمي بينما الصناعات التحويلية والزراعة لا تزال معدلات نموها ضعيفة جدا[2].

بأدوات قمع وإفقار وقهر أكثر نيوليبرالية من نظام مبارك ومن نظام ناصر نفسه، انطلق النظام الحالي كالقطار في تنفيذ خططه للتفرد بالسلطة والحكم وعمليات توزيع وإعادة توزيع الثروة.

جاء السيسي مدعوما بمصادر تمويل دولي لاقتصاد نظامه مرهونة بيد القوى الإقليمية إلى حد بعيد، بحيث أصبحت مغازلة القوى الصغرى في الإقليم والقوى الدولية جزءً من الأخبار اليومية الاعتيادية وساحة للتندر، حيث أصبحت «مصر قريبة» ليست فقط كفتاة لعوب تحاول اجتذاب الثري العربي وتبذل نفسها لمن يدفع أكثر، بل أصبحت تخاطب المواطن في الداخل نفسه بمنطق من يدفع سيريه النظام ما لم يره في عمره، بحيث أصبح المواطن يدفع بشكل فوري تكلفة الخطط السياسية والاقتصادية للنظام وليس على مراحل أو بشكل آجل.

إذ تضاعفت أسعار السلع وانهار سعر العملة وتزايد الفقر بوتيرة غير مسبوقة في السنوات الست الأخيرة، بالتوازي مع تزايد المعضلات الخارجية للنظام المرتبطة بالديون والتي تزيد عن أربعة أضعاف ما

2 مصطفى كامل السيد، الاقتصاد السياسي للتنمية فى مصر: رؤية أولية، جريدة الشروق، بتاريخ 2021/6/21، https://bit.ly/3hMzecM

كانت عليه عشية سقوط مبارك، وتحولها لديون سيادية بمعدلات فائدة غير مسبوقة بحيث يدفع المصريون لخدمتها وفوائدها أكثر بكثير من الإنفاق الحكومي على صحتهم وتعليمهم وسكنهم، وترهن الحاضر والمستقبل للدائنين.

الخيط الناظم بين هذه الأنظمة منذ أواخر الستينيات وحتى الآن باستثناء الفترة الثورية اليتيمة بأطروحاتها المتناثرة وغير المكتملة عن الاقتصاد البديل والمسارات البديلة، هو تفاقم أزمات التمويل الدولي للاقتصاد المصري، وغياب العدالة الضريبية وتدهور الخدمات العامة، وانعدام القدرة على بناء رأسمالية وطنية حد استدعاء طلعت حرب وتمني رجوعه إعلاميا مع اتباع سياسات مناقضة لما نادى به تماما، وهي الأزمات التي تأثرت كثيرا بالتغيرات في النظامين الدولي والإقليمي كما تأثرت بالتوجهات السياسية للقيادة المصرية على مدى عقود.

لا يعني هذا أن البحث عن بدائل حقيقية للنظام الاقتصادي السائد في مصر كما في المنطقة العربية كان أمرا غائبا، بل إنه جزء هام من السجال الأكاديمي والبحثي في هذه المنطقة خلال عقود وبشكل مكثف خلال عقد ما بعد ثورات الربيع العربي.

خاتمة

يمكن القول أننا إزاء اقتصاد لديه أزمة تمويل هيكلية، ولديه أزمة تشغيل هيكلية، وأزمة تضخم وأزمة عدالة غائبة ومغيبة بنيويا، وكل تلك الأزمات مرتبطة بشكل أو بآخر بنمط الإنتاج الذي يراد لمصر أن تسلكه في إطار نظام عالمي شديد التقلب والتغير، بينما هي مثقلة بهموم بيروقراطية محلية ومدينة لذلك النظام بشكل يكاد يجعل من الدولة المصرية دولة متحللة، فيما ينتظر من أبنائها وجيرانها مزيدا من العطاء.

في التحليل الأخير، إننا بصدد معادلات للاستقرار السياسي والاقتصادي للنخبة أو الطبقة الحاكمة تتبدل هذه المعادلات وفقا لتبدل شخوص من بالسلطة، إلا أن الرابط العام فيما بينها هو الفشل بدرجات متفاوتة في ربط المواطن

إننا بصدد معادلات للاستقرار السياسي والاقتصادي للنخبة أو الطبقة الحاكمة تتبدل هذه المعادلات وفقا لتبدل شخوص من بالسلطة، إلا أن الرابط العام فيما بينها هو الفشل بدرجات متفاوتة في ربط المواطن بالتنمية وإيصال ثمارها له

بالتنمية وإيصال ثمارها له بشكل يضمن مشاركته في العملية السياسية بنفس الجهد الذي ينخرط به في الاقتصاد بشكل أو بآخر.

هي إذن أنظمة تتوارث مشكلات ومعضلات هيكلية دون قدرة حقيقية على التفاعل معها، إلا بما يفاقم هذه المشكلات ويورثها لمن بعدها أكثر تعقيدا واستعصاءً على الحل، وبقدر ما ترتبط الأزمة بالأنظمة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية وأدواتها للحكم، فإنها تنعكس على الجماهير المصرية وعلى قدرتها على تطوير بدائلها لتجاوز هذه الأنماط أو للتعايش معها ومع الاختلالات الناجمة عنها.

كما أننا بصدد تعثر بنيوي لمحاولات التحرُّر الوطني اقتصاديًّا، إذ لم تصحبها محاولة موازية للتنمية السياسية المستقلَّة، سواء عبر بناء نموذج سياسي مغاير لنمط الديمقراطية التمثيليَّة المصاحبة لنظام اقتصاد السوق الحر، أو عبر بناء مؤسسات سياسية تعدُّدية حقيقية بديلاً عن تلك التعدُّدية الشكلية التابعة للملك في العهد السابق على ثورة يوليو، أو تلك الكرتونية التي أُنشئت في عهد مبارك ومستمرة في العهد الحالي.

كما لم تفلح مقولات الصمت في إسكات الشارع للأبد وإبعاد المواطنين عن السياسة بالكلية، رغم وجود شرعية سياسية كبيرة لنظام يوليو إذا ما قورنت بما هو عليه الوضع حاليا، ومن ثم المقولات التي تمجد بعض النماذج الأكثر استبدادا وقدرة على تدوير النخبة داخل الطبقة الحاكمة مثل الصين وروسيا قد لا تكون مفيدة كثيرا في الحالة المصرية، وبالتالي تبقى الأسئلة الهامة للتنمية في مصر وأزماتها متروكة من دون إجابة، وإذا كانت السلطة تدعى أنها لا تملك رفاهية مراجعة تلك السياسات، فإن المعارضة في وضع الركود الحالي عليها أن تعيد التفكير في كل هذه الأسئلة وإجاباتها قبل أن تفكر في الوصول للسلطة.

قطاع الخدمات في مصر: التضخّم الاستهلاكي الشاذ في سياق التخلّف الاقتصادي

الخدمات ليست «ثروة» بالمعنى الحقيقي للكلمة؛ كونها لا تتراكم ولا يمكن نقلها عبر الزمن، بل مجرد «منافع» عَرضية زائلة تُستهلك في لحظة إنتاجها؛ ما يجعلها أقرب لسلع مجازية تابعة أو مُتمحورة حول سلع أخرى حقيقية

مجدي عبد الهادي

باحث اقتصاد سياسي

الخدمات كسلع مجازية

يُؤثر عن عالم الاقتصاد البريطاني النيوكلاسيكي ورائد حقل اقتصاديات الرفاهية «آرثر سيسيل بيجو» سخريته مرة من مساهمة الخدمات في الاقتصاد، ومنطق حسابها ضمن الناتج المحلي الإجمالي، بتسائله عن التغير الذي سيحدث في الناتج والاقتصاد لو تزوّج خادمته وتوقف بالتالي عن دفع راتب مقابل خدماتها؛ ومن ثم التوقف عن حسابه ضمن ذلك الناتج!

هذه هي بالضبط إشكالية قطاع الخدمات، فالخدمات، والاستهلاكية منها بالتحديد، ليست «ثروة» بالمعنى الحقيقي للكلمة؛ كونها لا تتراكم ولا يمكن نقلها عبر الزمن، بل مجرد «منافع» عَرضية زائلة تُستهلك في لحظة إنتاجها؛ ما يجعلها أقرب لسلع مجازية تابعة أو مُتمحورة حول سلع أخرى حقيقية، وحتى في الشق الإنتاجي منها، تظل مجرد سلع مجازية تابعة لسلع حقيقية، وليست سلعًا قائمة بذاتها، فالقطاع بمُجمله يتراوح ما بين إعادة تدوير للسلع والقيم لخلق منافع إضافية بإطالة عمرها وتوسيع انتشارها، أو تيسير تحقيق تلك السلع إنتاجيًا وتداوليًا.

ينتج عن ذلك عدم استقلال القطاع بداهةً،

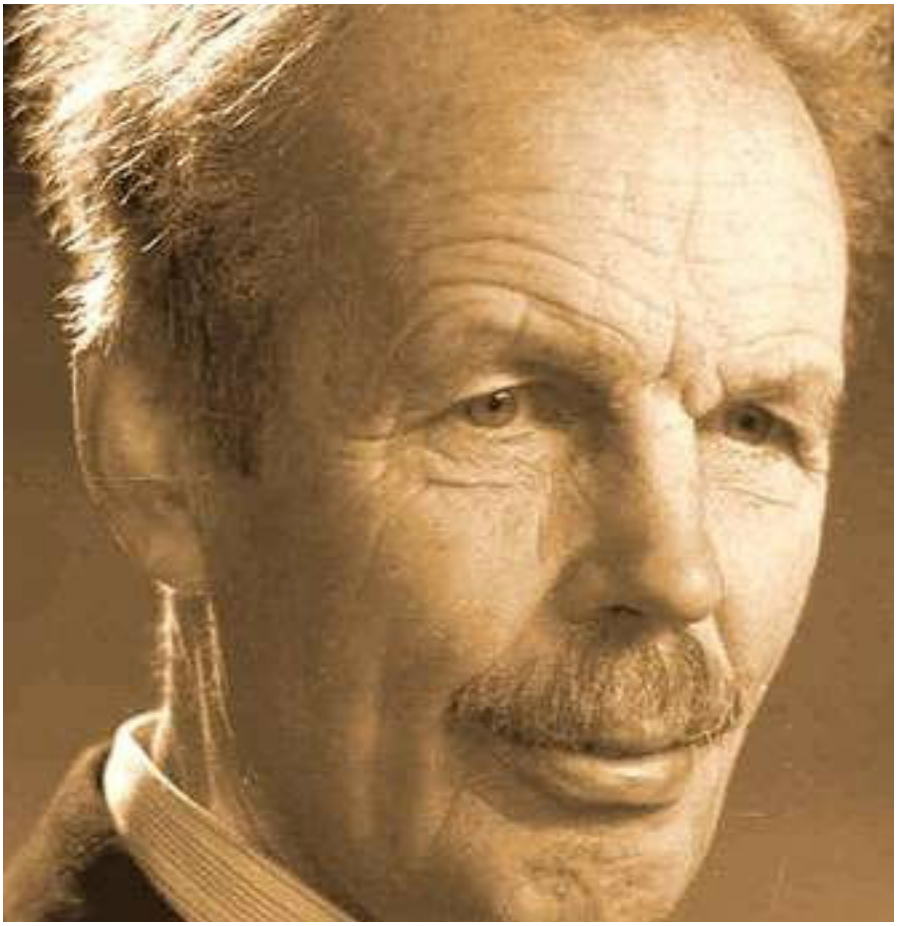

فهو قطاع تابع بطبيعته، لا عجب في تسميته بالقطاع الثالث، فهو حقًا الثالث ترتيبًا من الوجهين المادي والتاريخي معًا، ولا يمكن أن يقوم عليه وحده اقتصاد حقيقي؛ ما يجعله مجرد هامش على متن قطاع إنتاج سلعي آخر، سواء محلي أو خارجي، أو نتاج لتفاوت شديد في الدخل يسمح بتمويل نشوء خدمات رفاهية في الغالب، بتحويل جزء من الاستهلاك السلعي إلى الاستهلاك الخدمي، تمامًا كنشأته السوسيوتاريخية، في شقه الاستهلاكي خصوصًا، كقطاع مرتبط بارتفاع مستويات رفاهية المدنية الحديثة، حد التسليع السوقي الواسع لكثير من نشاطات الحياة اليومية والمنزلية والترفيهية التي كانت مقتصرة في معظمها على الطبقات العليا.

رغم هذا، وبغض النظر عن التفاوت في التقديرات[1] ، يشكّل قطاع الخدمات أكثر من ثلثيّ الاقتصاد العالمي حيث استحوذ على حوالي 60% من الوظائف عام 2016م، ووصل في الاقتصادات الأكثر تقدمًا كالولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي 78% من القيمة المضافة و86% من العمالة عام 2017م[2] ، وحتى في الصين ورشة العالم الصناعية التي تسيطر على حوالي 30% من الصناعة العالمية، يكتسب القطاع حاليًا مكانة مهمة بمساهمته -بمعناه الواسع- بما يصل إلى حوالي 53% من الاقتصاد الصيني عام 2019م، ويجري الحديث

1- بالأرقام.. كيف يقود قطاع الخدمات اقتصاد العالم؟، موقع أرقام، 04/10/2019م، (شُوهد في 23 فبراير 2022م): https://cutt.us/2c0cn.
2- قطاع الخدمات يقود الاقتصاد العالمي .. شكل 50 % من الاستثمارات في 2018م، هشام محمود، جريدة الاقتصادية، الأحد 7 أبريل 2019م، الرياض، (شُوهد في ف23 براير 2022م): https://cutt.us/h2l8w.

عنه كمُحرّك جديد لنموه[3] .

والحق أن قطاع الخدمات، حتى في مكونه الإنتاجي، وبحكم طبيعته سالفة الذكر كقطاع تابع، هو قطاع استقرار وليس قطاع نمو، فهو لا يقود غيره من القطاعات بطبيعة الحال، ولا يمكنه بالتالي أن يكون قطاعًا رائدًا لتنمية حقيقية، سوى بالتبعية لقطاع إنتاج سلعي، صناعي بالأساس، في مكان ما، كما أنه غالبًا ما يكون أقل إنتاجية اجتماعيًا وتشغيلًا وظيفيًا على مستوى وحدة الاستثمار، حتى وإن حقّق ربحًا مباشرًا أعلى من رأس المال في بعض الظروف والسياقات.

ورغم أنه على ما أسلفنا، يبدو تضخّم قطاع الخدمات من علامات الرفاهية، فإن تضخّمه ليس دومًا مؤشرًا على إيجابية التطور ولا جودة الأحوال الاقتصادية، فككل شيء آخر، يختلف معنى وجوده، وأثره الاقتصادي والاجتماعي، بحسب السياق الأشمل لعمله، والمرحلة التاريخية التي تضمّنته، وأسباب نموه ابتداءً؛ لهذا فالسؤال المركزي هنا، ليس لماذا تضخّم قطاع الخدمات في مصر؟ فهذا سؤال جرى ابتذاله حد انتهاء كافة إجاباته تقريبًا إلى ذات النهاية، بل أساسًا، لماذا، وكيف، يختلف منطق وأسباب ذلك التضخّم الخدماتي في السياق المصري جذريًا عن نظيره في رأسماليات المراكز المتقدمة؟

3- تقرير: قطاع الخدمات وتجارة الخدمات محركان جديدان للاقتصاد الصيني، شينخوا نت الصينية، 7 سبتمبر 2020م، (شُوهد في 23 فبراير 2022م): https://cutt.us/Gqrrm.

التضخّم الخدماتي السابق لأوانه مع الانسداد المبكر لآفاق التصنيع في مصر

يمثل قطاع الخدمات حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر عام 2019م، منها 28% لقطاع الخدمات الإنتاجية المُكون من مجالات التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين والتمويل والتأمين والمصارف، و22% لقطاع الخدمات الاجتماعية المُكون من مجالات الإسكان والمرافق والخدمات الحكومية بالأساس[1].

والواقع أن هذه النسبة الكبيرة لقطاع الخدمات في مصر ليست جديدة، فأي مراجعة للتاريخ الاقتصادي المصري الحديث، ستنتهي إلى استقراره منذ وقت مبكر جدًا عند هذه النسبة، فقد ورثت ثورة يوليو، منذ سبعين عامًا بالتمام والكمال، اقتصادًا تشكّل تكوينه القطاعي -بنفقات عوامل الإنتاج- عام 1952/1953م[2]، من زراعة بلغت 35.6% منه، وقطاعات صناعة وتشييد وكهرباء بلغت حوالي 18%، ليبقى 46.4% منه للخدمات، المُكوّنة من النقل والإسكان والتجارة وغيرها، ما يعتبر مستوىً مرتفعًا بالنسبة لاقتصاد متخلف تحقّق الزراعة ثلث إنتاجه، وبالنظر لطبيعة الزمن الذي لم يكن قد عرف بعد هذا التنوّع الكمّي والكيفي الكبير في الخدمات الإنتاجية والاستهلاكية والاجتماعية في بلد زراعي تابع بالخصوص.

وقد توزّع التراجع الطبيعي في النصيب النسبي للزراعة على كل من

1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي المُوحد لعام 2021م، ص 298.
2- روبرت مابرو، الاقتصاد المصري 1952-1972م، ترجمة د. صليب بطري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976م، ص 289.

الصناعة والخدمات، لكن بشكل يكشف عن حالة «الركود النوعي» المسيطرة تاريخيًا على الاقتصاد المصري، والتي بدأت مبكرًا جدًا بما بدا كحالة من انسداد آفاق النمو الصناعي في أربعينيات القرن الماضي، عندما بدأت الصناعة المصرية في الركود سريعًا بالتكلّس المبكر ببناء احتكاري سابق لأوانه لجهاز إنتاجي متخلف تقنيًا وبتركيب تغلب عليه الصناعات الاستهلاكية.

تلك الصناعة التي نشأت أساسًا بدفعات عَرضية نتاج الفرص اليتيمة التي أتاحتها الحربين العالميتين للتحرّر الاستثنائي من اليد الثقيلة للتجارة العالمية ونمط تصدير المحصول الواحد المسيطر، ما تجلّى فيما أثبته التعداد الصناعي والتجاري لعام 1937م، بأن «60% من المنشآت الصناعية قد أُقيم خلال العقد 1928-1937م[3]» ، وتضاعف حجم رؤوس الأموال المُوظفة في الشركات المساهمة الصناعية بحوالي 470% خلال الفترة 1919-1946م ما بين الحربين، ليخفت الانتعاش المؤقت في الإنتاج الصناعي فترة الحرب العالمية الثانية بنسب نمو بلغت 19.8% و11.5% في عاميّ 1947 و1949م، ويتراجع إلى نسب 5.6% و 0.08% في عاميّ 1951 و1952م[4] .

وقد تجلّى الضعف العام للقطاع وحدوده الضيقة حتى في أقصى فترات ازدهاره، في عدم تغيّر التوزيع القطاعي للقوة العاملة لصالح الصناعة، فقد اتجه أغلب التدفقات العمالية المطرودة من الزراعة المُرسملة متزايدة التشبّع، إلى قطاع الخدمات بفروعه المختلفة، فيقدّر روبرت مابرو أنه من إجمالي 1.917 مليون فرد دخلوا سوق العمل خلال الفترة 1937-1960م، استوعبت الزراعة

3- شارل عيساوي ، التحليل الاقتصادي والاجتماعي لمصر، ترجمة وتحليل د. محمد مدحت مصطفى، دار بوب بروفيشنال برس، القاهرة، 2021م ، ص 119-120.

4- شحاتة صيام ، التصنيع والبناء الطبقي في مصر (1930-1980م).. تحليل بنائي تاريخي، دار المعارف، القاهرة، 1991م، ص 121، 130.

أقل من 400 ألف عامل، والصناعة 361 ألف عامل، فيما ذهب الجزء الأكبر البالغ 1.1 مليون عامل إلى القطاع الثالث، الخدمات؛ فمقابل كل عامل جديد عمل بالصناعة، التحق ثلاثة عمال بالخدمات[5] .

ورغم المحاولة الناصرية لدفع التصنيع، التي لم تعد كونها مجرد جملة اعتراضية تلاشت سريعًا تحت وطأة غياب الاستراتيجية والتخلّف المؤسسي وتناقضات التطبيق، عاود الاقتصاد المصري ميوله التاريخية للتضخّم الخدماتي والريعي عمومًا، مع سياسات الانفتاح الساداتي المتزامنة مع الطفرة النفطية، التي استحضرت مرضًا هولنديًا عزّز الاتجاهات الريعية بالاقتصاد المصري، والتي تحوّلت من «ريعية موارد» خاصة إلى «ريعية ممارسات» عامة بقيادة الدولة في الحالتين[6] .

ليتجمّد النمو الصناعي تقريبًا عبر خمسة عقود، ويصل القطاع الخدمي إلى أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط أوائل الألفية، متراوحًا ما بين 47.9% و55.7% في عامي 2012 و2017م على الترتيب[7] ، مُكوّنًا روافد تمويله استثمارًا وطلبًا من الفوائض الضخمة التي توافرت في الاقتصاد عبر قنوات الريوع الحكومية (النفطية والجيوبوليتيكية) المُوزّعة في صور مكاسب مقاولاتية وأجور حكومية، وتحويلات خارجية في صورة معونات وقروض وتحويلات من العاملين بالخارج ..إلخ، أي باختصار يجد قطاعه القائد، الذي لم يعد محليًا داخل حدود البلد ابتداءً، وحتى المُكون المحلي فيه ليس قطاعًا إنتاجيًا حقيقيًا، بل ريعي -كذلك- في مصدره، ووظيفي -تحكمه اعتبارات السياسة لا الاقتصاد- في توزيعه وتداوله.

يخالف كل ذلك، على تبسيطه واختزاليته الشديدة، المنطق التاريخي المعروف لتضخّم قطاع الخدمات ضمن الاقتصاد الرأسمالي الحديث، ما يختلف معه دور وأثر القطاع، فضلاً عن مضمونه ومحتواه الاقتصادي والاجتماعي، ما يمكننا فهمه بإلقاء نظرة شديدة الإيجاز في دينامية «التحوّل الهيكلي» المعروفة تاريخيًا لعملية التطور الرأسمالي؛ والتي تجيبنا بذاتها على ضوء ما سلف ذكره عن سؤالنا، أو بصيغة أخرى، عن سبب كون التضخّم الخدماتي في مصر مرض تنموي، لا تطوّر طبيعي تجوز مقارنته بمثيله في المراكز الرأسمالية المتقدمة.

5- روبرت مابرو، الاقتصاد المصري 1952-1972م، ص 311-312.
6- مجدي عبد الهادي، «اللفياثان المريض.. ثنائية الطغيان السياسي والعجز التنموي للدولة المصرية»، مجلة لُباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، العدد (صفر)، نوفمبر 2018م، ص 276-283.
7- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي بجمهورية مصر العربية، سنوات مختلفة.

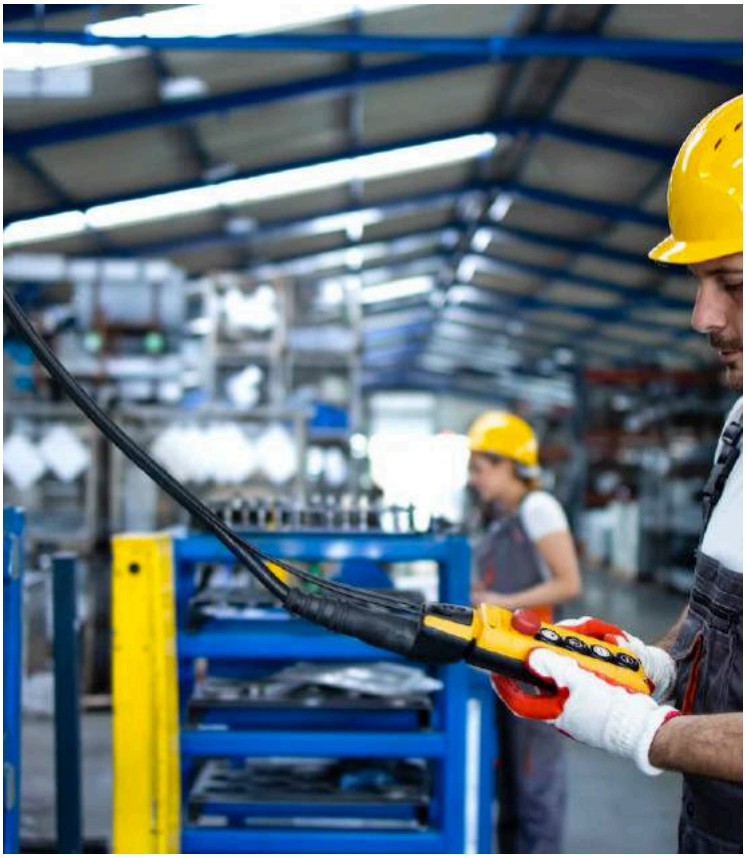

التحوّل الهيكلي: العملية التاريخية للتصنيع الرأسمالي المُستقل

دونما دخول في تفاصيل لا يسمح بها ضيق المجال، يمكن اختصار نظرية «التحوّل الهيكلي» في كونها رصد ووصف تاريخي مجرد للدينامية العامة للتطوّر الاقتصادي الرأسمالي التاريخي، والذي يشمل العديد من الأبعاد والتفصيلات، يعنينا منها في سياقنا الحالي، بُعد «التكوين القطاعي» للاقتصاد، والذي يعني نسب مساهمة القطاعات المختلفة في تكوين الناتج الاقتصادي في الدولة، حيث يفترض التحوّل الهيكلي حدوث تغيّرات في المراكز القيادية للنمو في الأجلين المتوسط والطويل؛ ومن ثم تبرز ضرورة تغيّر الاقتصاد هيكليًا باتجاه تلك المراكز؛ كي يحقّق الاقتصاد أعلى إنتاجية ممكنة، ويصل إلى أعلى نقطة على منحنى إمكانات إنتاجه من موارده المُتاحة؛ ومن ثم أعلى نمو اقتصادي ممكن في الأجلين المذكورين.

وتشير التجربة التاريخية النمطية للتطوّر الرأسمالي إلى تسلسل معين لتطور التكوين القطاعي، هو، بأكثر صيغه تجريدًا، تراجع الزراعة لصالح الصناعة، ثم تراجع الاثنين لصالح الخدمات، وهو تراجع نسبي، بمعنى انخفاض المساهمات النسبية للقطاعات السلعية، لكن مع استمرار نموها وتطورها جميعًا كقيم مطلقة، حيث يؤدي النمو المستمر في الإنتاجية كقوة دافعة لنمو الاقتصاد، إلى تشبّع القطاعات السلعية واحدًا تلو الآخر؛ فتتشبّع الزراعة أولاً بتضاؤل آفاق نموها إنتاجيًا وسوقيًا وانخفاض معدلاتها ربحيًا؛ فلا تجد الفوائض الاستثمارية سبيلاً للربح، سوى بالانتقال إلى الصناعة؛ التي تدفع بدورها التقدّم التكنولوجي، خصوصًا إذا عملت في سياق من المنافسة الحرة النسبية، لتتراكم التطورات الكمّية والكيفية في الصناعة،

حتى تتشبّع بدورها بذات المنطق؛ فتخرج منها الفوائض بعد استيفاء إمكاناتها السوقية والربحية، مُتجهة لنطاقات جديدة، فتستحدث خدمات جديدة استهلاكية وإنتاجية تتسّع نطاقًا وعمقًا مع توسّع القطاعات السلعية ذاتها باستمرار، فيبدأ قطاع الخدمات في التضخّم المستمر، كقطاع رفاهية مفتوح، لكن، أساسًا وبالتأكيد، على قاعدة من ارتفاع الإنتاجية والتشبّع النسبي في القطاعات السلعية.

خاتمة: تضخّم شاذ في سياق من التخلّف!

لهذا لا يمكن للتحوّل الهيكلي بشكله الذي حدث في مصر، بما شمله من تضخّم لقطاع الخدمات، أن يكون تحولاً طبيعيًا إيجابيًا مبنيًا على تكامل محلّي بين القطاعات، بينما يترافق مع ذلك التضخّم فجوة غذائية ضخمة، والأهم والأخطر «مُزمنة»، واعتماد مُفرط على استيراد السلع الوسيطة في القطاع الصناعي، ناهيك عن استيراد السلع الصناعية الاستهلاكية، فهذه القصورات بطابعها الهيكلي المُزمن الناتج منطقيًا عن عجز اضطراري، لا تعكس تشبّعًا في نمو وإنتاجية هذه القطاعات، بل ضعف وتراجع مُبكر بها؛ ناتج عن التشوّهات المرتبطة بالتبعية والريعية في بُنى الأسعار والتكاليف والأرباح ضد القطاعات السلعية، فضلاً عن الضغط الاستيرادي على السوق المحلي بشكل يخنق إمكانات الصناعة المحلية؛ فيدفع الاستثمارات بعيدًا عن الإنتاج السلعي عمومًا، لصالح النشاط الخدمي، الاستهلاكي في غالبه.

يؤكد ويوافق ذلك، ما نراه من اختلالات في بقية أبعاد عملية التحوّل الهيكلي في مصر، فنرى استمرارًا لهيمنة الصناعات الاستهلاكية، مقابل ضعف الإنتاجية والوسيطة، على الصناعة التحويلية المصرية الضعيفة المتخلفة بمُجملها عند نسبة لا تجاوز خُمس الناتج المحلي الإجمالي، وركودًا في عملية التحضّر منذ الستينيات تقريبًا، ببقاء نسبته دون نصف السكان، رغم التراجع الكبير في حصة الزراعة في الاقتصاد، وغلبة النمط الحرفي والصغير على المنشآت المصرية، وضعف نسبة المنشآت المتوسطة عمومًا، وغيرها من ظواهر تعكس في مجموعها الطابع الشاذ لتضخّم قطاع الخدمات في ذلك السياق من التخلّف الاقتصادي النوعي الذي تعيشه مصر كبلد لا يزال حقيقةً مجرد بلد شبه صناعي، لا بلد تضخّمت خدماته كامتداد لتشبّع قطاعاته السلعية، أو كعَرض وجزء مما يصفه البعض بحالة ما بعد الصناعة!

مصر وصندوق النقد الدولي نموذجًا

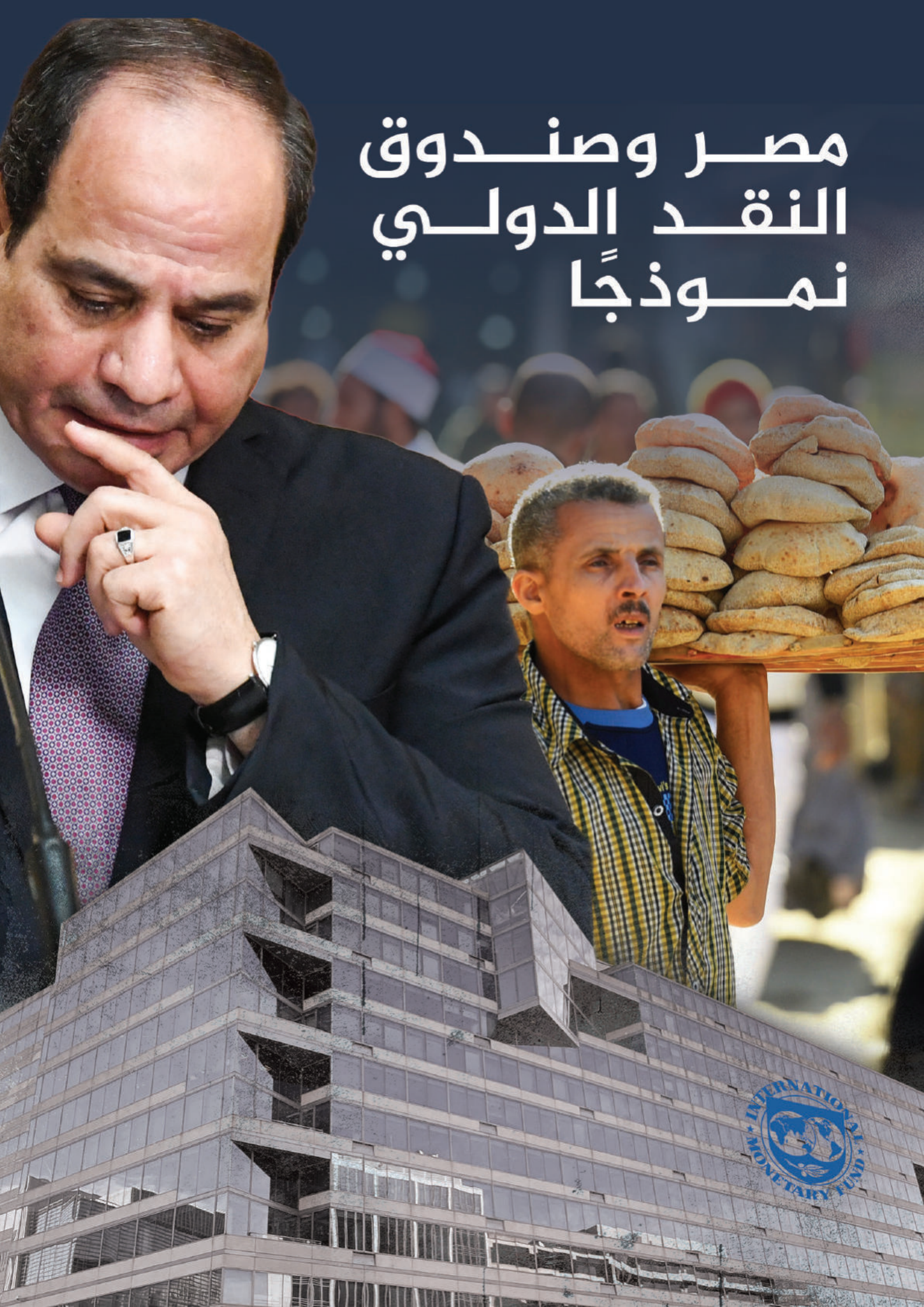

تقييم برامج التنمية على نهج المؤسسات الدولية:
مصر وصندوق النقد الدولي نموذجًا

لا تكاد تمر دولة نامية أو ناشئة بأزمة اقتصادية أو مالية تحديدا إلا ونجد صندوق النقد الدولي هو البطل الذي يصوره صانعو القرار في تلك البلد على هيئة المنقذ

طارق الشال

باحث وكاتب في الاقتصاد السياسي - حاصل على بكالوريوس الاقتصاد من جامعة EMU بقبرص الشمالية

لا تكاد تمر دولة نامية أو ناشئة بأزمة اقتصادية أو مالية تحديدا إلا ونجد صندوق النقد الدولي هو البطل الذي يصوره صانعو القرار في تلك البلد على هيئة المنقذ، بل ويصفه البعض بأنه الحل الوحيد والأوحد، ليتبع ذلك صخب إعلامي كبير يمهد لإجراءات تقشفية بعضها ظالم تمهيدا للتوصل إلى اتفاق مع الصندوق. وسرعان ما تبدأ الدولة الراغبة في الحصول على تمويل أو قرض من الصندوق في تنفيذ الشروط التي يمليها عليها تحت مسمى «إصلاحات اقتصادية»، وذلك قبل البدء في توقيع الاتفاق بين الطرفين كبادرة حسن نية. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة اقتصاد كل دولة ومقوماتها، إلا أن روشتة الصندوق الدولي تتعامل مع جميع تلك الدول بنفس المنهجية والشروط، فتجد شروط الصندوق تكاد تكون متطابقة، دون وجود نظرة فاحصة حول الآثار السلبية التي ستصاحب تلك الإصلاحات المزعومة.

ويعد أبرز تلك الشروط، خفض الدعم المقدم من الحكومة للسلع والخدمات، ورفع الضرائب والرسوم، والعمل على خصخصة بعض شركات

القطاع العام، وتعويم العملة المحلية، والاتجاه نحو الاستدانة من الخارج وتجنب الاستدانة من الداخل.

وتهدف تلك السياسات، التي تطرح من قبل الصندوق، إلى خفض عجز الموازنة وتسريع عجلة النمو بشكل أساسي، إلا أنها تأتي على حساب الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، لما لها من تداعيات سلبية على المدى القصير في الدول النامية ذات القطاعات الإنتاجية الهشة، كارتفاع التضخم ونسب البطالة.

ويقوم الصندوق بمنح الأموال إلى الدولة المقترضة على عدة دفعات بتكلفة منخفضة، على أن يقوم وفد من الصندوق بمراجعة الإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها بين الطرفين أولا بأول، قبل تحصيل كل قسط من تلك الدفعات.

وتمتاز الدول الراغبة في الاقتراض من صندوق النقد، بارتفاع عجز الموازنة وتراجع حجم الاحتياطي الأجنبي واتساع عجز ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى عدم القدرة على سداد ما عليها من مستحقات وبخاصة الدولارية منها.

كيف تنعكس شروط الصندوق على اقتصادات الدول المقترضة؟

وبتحليل أبرز شروط صندوق النقد الدولي نجد أن ديناميكية تلك الإصلاحات وفق المعطيات النظرية تعد إيجابية دون الأخذ في الاعتبار جميع العوامل الأخرى، إلا أنه بالانتقال إلى الواقع فإنها لا تتطابق مع الإطار النظري وذلك لوجود عوامل أخرى تتأثر سلبا بنتاج تلك الإجراءات.

وبالنظر إلى الشرط المتمثل في توجيه الدولة للاستدانة من الخارج بدلا من الداخل بهدف إفساح المجال أمام القطاع الخاص لتمويل مشروعاته من خلال البنوك المحلية، نجد أن ذلك لا يعد حلا متكاملا حيث أنه لم يوفر وسائل تضمن قدرة القطاع الخاص على استغلال تلك الميزة.

فعادة ما يعاني القطاع الخاص في الدول النامية والناشئة من الهشاشة والخبرات الضعيفة والقوة البشرية دون المستوى، بالإضافة إلى انتشار الفساد والاحتكار اللذين يلتهمان ثمار هذا القطاع تحديدا، الأمر الذي يدفع البلاد إلى زيادة مديونيتها الخارجية لسداد ما عليها من التزامات لتصبح تحت رحمة المقرضين الدوليين، دون فائدة حقيقية.

ومما يزيد المشهد صعوبة هو مساعي الدولة لفرض مزيد من الضرائب والرسوم والتي تأتي ضمن سياسات الصندوق، بهدف زيادة إيرادات الموازنة وخفض العجز بها، الأمر الذي قد يدفع بعض الشركات الخاصة للهروب من السوق المحلية وبخاصة الشركات الأجنبية التي تبحث عن الدول الأقل تحصيلا للضرائب، ما يزيد من معدلات

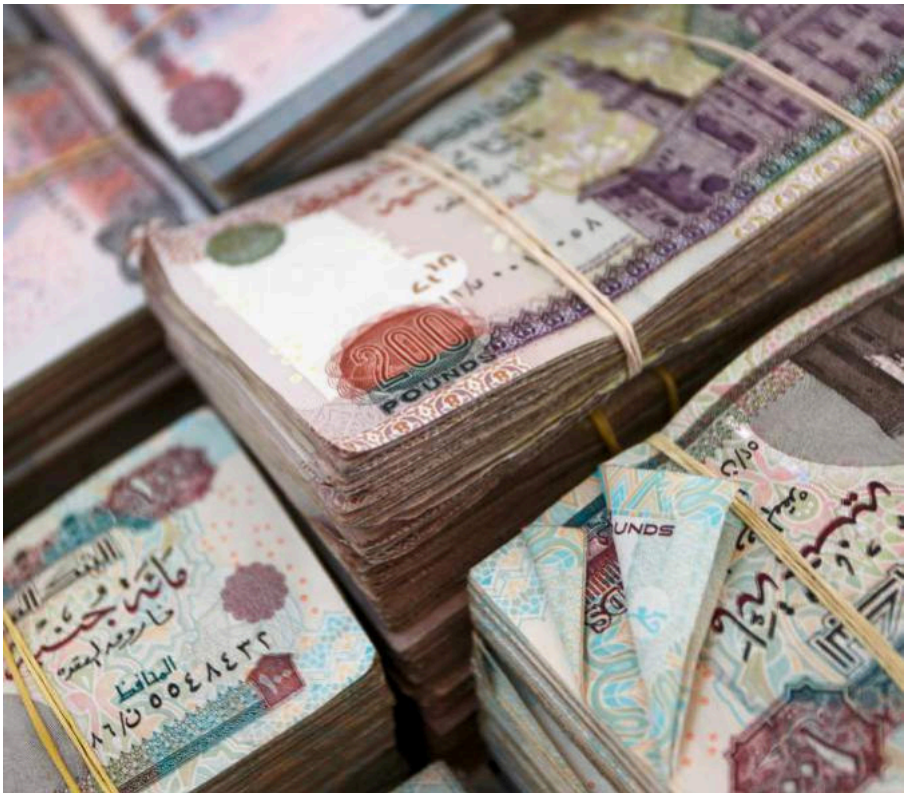

البطالـة.

إلا أن بعـض الاقتصاديين يـرون أن رفـع الضرائـب مقابـل تعويـم العملـة المحليـة التـي تنخفـض بمجـرد التعويـم في أغلـب السـيناريوهات سـيجذب الشـركات الأجنبيـة ويسـقط سـلبيات رفـع الضرائـب والرسـوم، متناسـين أن أغلـب تلـك الاقتصـادات تعتمـد في صناعتهـا المحـدودة على اسـتيراد السـلع الوسـيطة بالـدولار.

ويكـون التخلـص نهائيـا مـن الدعـم بشـكل تدريجـي وبخاصـة دعـم السـلع والطاقـة، بهـدف تقليـص نفقـات موازنـة الدولـة لتقليـص العجـز بهـا، هـو الشـرط الأكثـر قسـوة بجانـب رفـع الرسـوم والضرائـب، ويسـهم ذلـك في اختفـاء الطبقـة المتوسـطة، التـي تعـد وقـود التنميـة لأي دولـة، فضـلا عـن ارتفـاع أعـداد الفقـراء، بسـبب ارتفـاع الأسـعار بشـكل كبيـر وبخاصـة أسـعار السـلع الأساسـية.

وعلى الرغـم مـن مطالبـات الصنـدوق للـدول المقترضـة بتخفيـف حـدة تقليـص الدعـم عبـر تقديـم برامـج الضمـان الاجتماعـي لحمايـة الأسـر الفقيـرة ولإنقـاذ الطبقـة المتوسـطة، إلا أن تلـك البرامـج لا تؤتـي ثمارهـا لأنهـا لا تصـل إلـى مسـتحقيها بسـبب الفسـاد المتوغـل عـادة في تلـك الـدول، بالإضافـة إلـى كونهـا غيـر كافيـة.

ويعـد أحـد أبـرز أسـباب تراجـع الطبقـة المتوسـطة هـو تعويـم العملـة المحليـة، حيـث يفقـد أصحـاب تلـك الطبقـة قيمـة مدخراتهـم بنسـب مرتفعـة، مـا يعنـي أن أموالهـم المكتنـزة بالعملـة المحليـة أصبحـت أقـل بكثيـر ممـا كانـت عليـه، بالإضافـة إلـى تراجـع قدرتهـم الشـرائية وهـو الأمـر الـذي يـؤدي أيضـا إلـى تراجـع الطلـب في الأسـواق المحليـة، ويضـرب الشـركات الخاصـة في مقتـل،

> أحـد أبـرز أسـباب تراجـع الطبقـة المتوسـطة هـو تعويـم العملـة المحليـة، حيـث يفقـد أصحـاب تلـك الطبقـة قيمـة مدخراتهـم بنسـب مرتفعـة، مـا يعنـي أن أموالهـم المكتنـزة بالعملـة المحليـة أصبحـت أقـل بكثيـر ممـا كانـت عليـه، بالإضافـة إلـى تراجـع قدرتهـم الشـرائية

كـون هـذه الطبقـة تمثـل نسـبة كبيـرة مـن إجمالـي المسـتهلكين.

وفضـلا عـن دور تعويـم العملـة المحليـة الرامـي إلـى تقليـل الضغـط على خزينـة الدولـة عبـر دعـم احتياطاتهـا للحفـاظ على قيمـة العملـة، بالإضافـة إلـى الوصـول لحالـة مـن التـوازن للعلاقـات التجاريـة عبـر دعـم الأنشـطة الاقتصاديـة، إلا أن ذلـك لا يعـد صحيـا في دول لا تعـرف سـبيل للصناعـة والإنتـاج، وبالتالـي لـن تكـون قـادرة على تحفيـز صادراتهـا بـل وسـتكون مضطـرة للاسـتيراد رغـم التكلفـة العاليـة.

وبطبيعـة الحـال تملـك أغلـب الـدول الناميـة ديونـا وفوائـد خارجيـة بالعمـلات الأجنبيـة، مـا يعنـي أن تراجـع قيمـة عملتهـا المحليـة بسـبب التعويـم يزيـد مـن عـبء الديـون الخارجيـة، لأن الدولـة سـتكون مضطـرة لدفـع كميـات أكبـر مـن عملتهـا الوطنيـة بهـدف سـداد ديونهـا الأجنبيـة عبـر طباعـة المزيـد مـن النقـود، مـا يـؤدي إلـى زيـادة أكبـر في معـدلات التضخـم.

وبالتالـي مـع قـراءة تلـك المعطيـات فإنـه على صنـدوق النقـد الدولـي أن يراعـي في شـروطه طبيعـة كل دولـة وأن تكـون برامجـه مسـايرة للواقـع أي يتضمـن إصلاحـات ليسـت مجـردة وإنمـا تلامـس جميـع الجوانـب الاقتصاديـة مـن حيـث التطبيـق والأثـر حتـى تكـون ذات جـدوى حقيقيـة، وكـي لا تصبـح مجـرد مسـكنات تـؤدي إلـى تعميـق الأزمـة.

كمـا أن برامـج الصنـدوق عليهـا ألا تهمـل العمـل على تنميـة المـورد الأهـم في الاقتصـاد وهـو العامـل البشـري مـن حيـث التعليـم والصحـة، بالإضافـة إلـى التخلـص مـن الفسـاد وتمكيـن القطـاع الخـاص عبـر وسـائل حقيقيـة مثـل دفـع الدولـة المقترضـة إلى تسـخير جميـع الاحتياجات اللازمـة لـه مـن خبـرات ودعـم.

مصر وصندوق النقد الدولي نموذجًا

يعد برنامج صندوق النقد الدولي الذي سارت عليه مصر منذ عام 2016 أحد أبرز تجارب المؤسسة الدولية مع الدول العربية، وذلك مقابل الحصول على قرض من الصندوق بقيمة 12 مليار دولار، يصرف على 6 شرائح، وتسلمت مصر الشريحة الأخيرة منه في أغسطس/آب 2019.

وافق الصندوق على البدء بإقراض مصر في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ويعد أبرز البنود التي شملها البرنامج المتفق عليه بين الطرفين هو التخلص من دعم السلع الأساسية والطاقة، وتحرير سعر صرف الجنيه عبر تعويم العملة المحلية، ودفع الدولة إلى الاستدانة الخارجية، والعمل على تهيئة المناخ الاستثماري، وفرض مزيد من الرسوم والضرائب على المواطنين.

ويهدف هذا البرنامج إلى خفض كلا من عجز الموازنة ومعدلات الدين، وزيادة كلا من معدلات النمو والاستثمار الأجنبي فضلا عن تحفيز القطاع الخاص، وذلك بهدف رفع حجم الصادرات وخفض العجز التجاري ومعدل التضخم وزيادة الموارد الدولارية.

وبالنظر إلى ما آلت إليه تجربة مصر مع الصندوق بعد مرور نحو ما يقارب الست سنوات، نجد أنه رغم تعويم الجنيه فإن الصادرات المصرية خلال عام 2016 سجلت 22.5 مليار دولار شملت 20 مليار دولار صادرات غير نفطية، لترتفع خلال عام 2021 إلى 45.2 مليار دولار، شملت حوالي 32 مليار دولار صادرات غير نفطية ، وهو رقم غير مسبوق نتيجة لتوقف بعض الدول المصدرة بسبب جائحة كورونا ما أفسح المجال أمام الصادرات المصرية، إلا أنه حتى عام 2020 لم تتجاوز الصادرات حاجز الـ25 مليار دولار.

في المقابل؛ ظلت الواردات في صعود حيث بلغ حجمها في عام 2016 نحو 71.36 مليار دولار، بينما بلغ حجم الواردات المصرية في الفترة بين يناير/كانون الثاني حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2021 ما يتجاوز الـ73 مليار دولار ومتوقع أن يلامس إجمالي الواردات لعام 2021 الـ80 مليار دولار.

وبالتالي على الرغم من التحسن في الصادرات إلا أن سقف الواردات في تزايد مستمر ليبقى العجز التجاري للبلاد متجاوزا 35 مليار دولار، وذلك نتيجة عدم وجود قطاع خاص قادر على توفير المتطلبات الأولية للصناعة ما يتطلب استيرادها، وعدم وجود رؤية حقيقية لتحسين ودعم أداء المنتجين وتوجيههم نحو الصناعات ذات العائد المرتفع مثل الصناعات التكنولوجية.

أما فيما يتعلق بحجم الدين نجد أن الدين الخارجي للبلاد بلغ نحو 137.4 مليار دولار خلال عام 2021، وذلك صعودا من 55.8 مليار دولار في عام 2016 أي ارتفع بنحو 146.2%، بينما بلغ حجم الدين الداخلي 4.742 تريليون جنيه (301.8 مليار دولار) مع نهاية العام المالي 2019/2020، مقابل 2.620 تريليون جنيه (166.8 مليار دولار) خلال عام 2016 أي ارتفع بنحو 80%، وفق بيانات البنك المركزي المصري.

وبالتالي نجد أن حجم الدين العام يتجاوز الـ90% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعد مؤشرا خطيرا خاصة وأن صندوق النقد الدولي نفسه يعتبر أن الحدود الآمنة عالميا تدور حول 60% فقط.

وبالتالي على الرغم من حديث الحكومة حول تحقيق معدلات نمو اقتصادي إلا أن هذا لا ينعكس على الموازنة نتيجة هذا الدين المرتفع، حيث تلتهم خدمة الدين (فوائد الدين وأقساطه) نحو أكثر من 90% من إيرادات الموازنة العامة، الأمر الذي يدفع الدولة للجوء إلى مزيد من الاقتراض لسداد ديونها وتلبية احتياجاتها، لتبقى أسيرة تلك

الحلقة المفرغة.

كما أن هذا الارتفاع في الدين يأتي على الرغم من عمل مصر على تعزيز الإيرادات العامة للدولة عبر فرض مزيد من الضرائب والرسوم، إلا أن هذا لم ينجح في تحقيق إيرادات قادرة على تلبية مخصصات الميزانية بشكل كافٍ بل أصبحت الضرائب تمثل نحو 80% من إجمالي الإيرادات.

ومن المتوقع أن تصل الحصيلة الضريبية مع نهاية العام المالي 2021/2022 نحو 984 مليار جنيه (63 مليار دولار)، لترتفع حصيلة الدولة بقيمة تصل إلى 354 مليار جنيه (23 مليار دولار) في أقل من أربع سنوات، إذ سجلت تلك الحصيلة نحو 630 مليار جنيه (40 مليار دولار) في نهاية العام المالي 2017/2018.

أما فيما يتعلق بالاستثمار والقطاع الخاص، فإن مصر شهدت تقهقرا في القطاع الخاص الغير نفطي بشكل ملحوظ خاصة في الآونة الأخيرة حيث يسير بنحو مضطرب منذ عام 2016 بين تراجع متواصل وتحسن طفيف في بعض الأحيان وذلك وفق مؤشر مديري المشتريات التابع لـ IHS Markit.

ويقيس مؤشر مدراء المشتريات مستوى النشاط لمديري المشتريات في قطاع الخدمات، ويعني ارتفاع المؤشر عن مستوى 50 نقطة، أن هناك توسعا في النشاط، والانخفاض عنه يعني أن ثمة انكماشا، وبالنظر إلى الرسم البياني التالي نجد أن القطاع الخاص غير النفطي في مصر يقبع تحت مستوى 50 نقطة منذ عام 2016 دون تحسن يذكر.

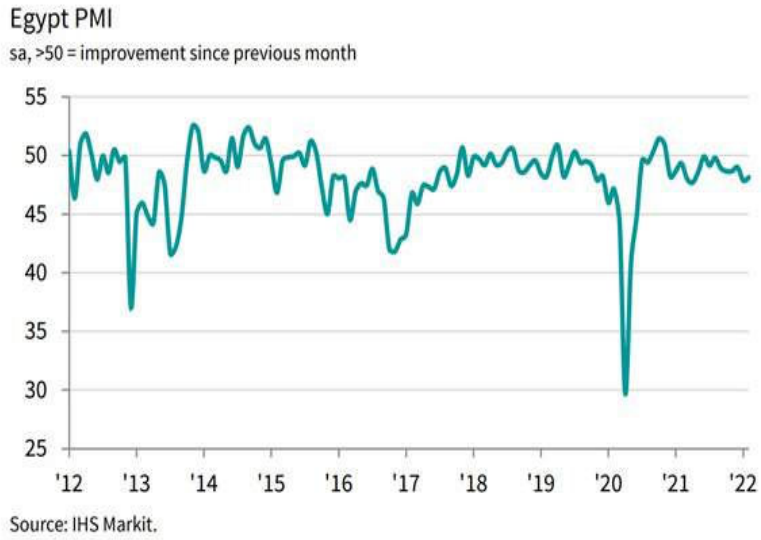

وعلى الرغم من هذا الانكماش الذي يشهده القطاع الخاص بمصر إلا أن هناك معدلات نمو اقتصادي لكنها لا تنعكس على المواطن أو الشركات الخاصة، الأمر الذي يكشف مدى الفساد الذي يستشري داخل الجهاز الحكومي فضلا عن توسع الجيش في الأنشطة الاقتصادية، ما يكبل أي قطاع عن منافسة تلك المؤسسة العسكرية لما تتمتع به من مميزات.

حيث يتمتع الجيش بعمالة غير مدفوعة الأجر والتي تتكون من مجندي الخدمة العسكرية، بالإضافة إلى الإعفاء من دفع ضرائب أو جمارك، وغيرها من مميزات تمكنه بسهولة من احتكار السوق وعجز القطاع الخاص عن منافسته، وبالتالي نجد أن المؤسسة العسكرية تبتلع ثمار النمو وحدها، ما يدفع المستثمر الأجنبي والمحلي للهروب من السوق المصري أو

تجنب دخوله من الأساس.

ومنذ اتفاق صندوق النقد الدولي مع مصر على القرض في عام 2016 ارتفع مستوى الفساد في البلاد، حيث تراجعت مصر في مؤشر مدركات الفساد العالمي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية من 108 إلى 117 في عام 2021.

ويعد أحد أسباب ضعف مردودية النمو الاقتصادي المصري هو اعتماده في عمليات النمو على القطاعات الريعية والخدمية والاستهلاكية، وهو ما يتسبب في فشل جذب الاستثمارات وضعف الأرباح بتلك القطاعات، وعجز الاقتصاد عن تقديم عدد أكبر من فرص العمل.

يضاف إلى ذلك اعتماد القطاعات الإنتاجية على سلع وسيطة مستوردة، ما يتسبب في ضعف هامش الربح، نتيجة اعتماده على الاستيراد بالعملات الأجنبية ضمن تكاليف الإنتاج، كما هو الحال بقطاع الصناعات التحويلية.

كما أسهم تعويم الجنيه المصري في انخفاض قيمة مدخرات المصريين بنحو 50%، وحدوث قفزة في الأسعار بنحو الضعف، حتى إن بعض التقارير قدرتها بـ100% في أول عام بعد التعويم، لتتزايد معدلات الفقر بشكل ملحوظ حيث أعلن البنك الدولي في عام 2019 أن حوالي 60% من سكان مصر إما فقراء أو أكثر احتياجا، وتتآكل الطبقة المتوسطة في مقابل ارتفاع الطبقة الدنيا.

في المقابل لم ينجح التعويم في تحقيق أهدافه، فلم ترتفع الصادرات غير النفطية بالشكل المطلوب، كما ظلت الاستثمارات الأجنبية محدودة، بل إنه خلال العام المالي 2018/2019 أي قبل حدوث أزمة كورونا، شهد الاقتصاد المحلي خروج استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 7.7 مليار دولار، وهو الرقم الأعلى خلال السنوات المالية السبع التي سبقته.

الاقتصاد المصري في الجمهورية الجديدة: تنمية الفقر واقتصاد الإتاوات

عام 2014 كانت مدة الصبر المطلوبة من المصريين سنتين، وفي 2016 أصبحت ستة أشهر فقط، ثم أمست في 2017 سنة أخرى، ثم في عام 2018 طلب السيسي مجددا «شوية صبر» واعدًا بأن مصر في 30 يونيو 2020 ستكون دولة أخرى

عبد الرحمن عادل

باحث مصري في العلوم السياسية

منذ أن تولى مقاليد الحكم في البلاد بشكل رسمي عام 2014، لم يزل السيسي يعد المصريين ويمنيهم بنهضة اقتصادية تجعل للبلاد شأنًا آخر، وتجعل مصر أمة ذات شأن بين الأمم، وفي نظير ذلك طلب السيسي من المصريين «الصبر»؛ في عام 2014 وكانت مدة الصبر المطلوبة سنتين، وفي 2016 أصبحت ستة أشهر فقط، ثم أمست في 2017 سنة أخرى[1]، ثم في عام 2018 طلب مجددا «شوية صبر» واعدًا بأن مصر في 30 يونيو 2020 ستكون دولة أخرى، وفي عام 2019 عادت «السنتين» مرة أخرى ، ليبدو أنها عملية نهضة عسيرة تتطلب صبرًا لا حدود له، فما هي معالم النهضة الاقتصادية التي يعد السيسي المصريين بها في جمهوريته الجديدة

شهد الاقتصاد العسكري منذ عام 2013 تحولًا

1- انظر: https://youtu.be/-2WJmyslOVQ.

أولًا: الاقتصاد في قبضة الجيش

كبيرًا في النطاق والحجم، فالمؤسسة العسكرية في ظل حكم السيسي تتمتع بميزات اقتصادية هائلة جعلت لها حصة الأسد في الاقتصاد المصري، ومن هذه الميزات: الحق القانوني في استعمال الأراضي المصنفة عسكرية في المشاريع التجارية والصلاحية لمنح أو حجب تراخيص استخدام أراضي الدولة من قبل أي فرد أو كيان مدني، سواء من القطاع العام أو الخاص -استخدام المجندين كعمالة مجانية- الإعفاء من ضريبة الدخل والضريبة العقارية والرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب -الاستفادة من الدعم الحكومي في قطاع الطاقة- يمكن للهيئات العسكرية الاحتفاظ بالعملة الأجنبية في حسابات مصرفية خاصة، ولا تتمتع أي وكالة مدنية بصلاحية التدقيق في عمل الهيئات العسكرية؛ فالسيطرة العسكرية الفعلية على هيئة الرقابة الإدارية تشكل درع حماية للهيئات العسكرية وتسمح لها بتخويف ومعاقبة الشركات المدنية، وصلاحية غير رسمية لتسريع أو تأخير الإجراءات البيروقراطية الروتينية التي يحتاج إليها المستثمرون المدنيون من خلال الضباط

المتقاعدين في الهيئات الحكومية.[2] وهكذا تسيطر المؤسسة العسكرية الآن على محفظة اقتصادية ضخمة، فهي تدير حصة كبيرة من إجمالي الأشغال العامة في مجالي البنية التحتية والإسكان، وتبني مناطق صناعية وتنتج السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة (كالأجهزة المنزلية والأدوات) ومركبات النقل والشحن الثقيل ومعدات تكنولوجيا المعلومات. كما أنها تقوم بمبيعات التجزئة المرتبطة بكل ذلك، وتمتلك شركات إعلامية تجارية وفنادق، وتزيد حصتها بسرعة في مجال الزراعة والاستزراع السمكي واستخراج المعادن، بل ومنذ سبتمبر 2021، احتكرت المؤسسة العسكرية إنتاج الوجبات المدرسية، وسيطرت وزارة الدفاع رسميًا على استخدام أراضي الدولة من قبل أي فرد أو كيان مدني، سواء كان خاصًا أو عامًا. كذلك يشارك ممثلون عسكريون في عضوية عدد من المجالس القومية، بما في ذلك مجال التخطيط والتنمية المستدامة؛ ويساهمون في توجيه السياسات في قطاعات عدة، بما في ذلك الصناعة التحويلية والاتصالات والتحول الرقمي وتطوير سوق السيارات الكهربائية والتنمية الريفية؛ ويترأسون مبادرات رئاسية كبرى، بما في ذلك صندوق تحيا مصر التنموي والشركة المسؤولة عن بناء العاصمة الإدارية الجديدة لمصر[3] .

2- يزيد صايغ، أولياء الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري المصري، مركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الأوسط ، 2019، متاح على الرابط: https://carnegie-mec.org/2019/12/14/ar-pub-80500.

3- يزيد صايغ، الاحتفاظ بالقدرة أم إعادة الهيكلة أم التجريد؟ خيارات سياساتية للاقتصاد العسكري المصري، مركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الأوسط، 2022، متاح على الرابط: https://carnegie-mec.org/2022/01/31/ar-pub-86266.

ثانيًا: دولة تسبح على بحرٍ من الديون

اعتمد السيسي على الاستدانة كمصدر لتمويل «نهضته الاقتصادية»، فبحسب آخر تقارير البنك المركزي، بلغ إجمالي حجم الدين الخارجي المصري 137,9 مليار دولار بنهاية يونيو 2021 (بزيادة قدرها 14,4 مليار دولار عن نهاية يونيو 2020)، هذه القيمة لا تمثل كل أشكال الديون الخارجية، لأن الأرقام الرسمية المصرية تستبعد بعض الأشكال من حساباتها، مثل السندات المحلية التي يشتريها الأجانب.

وقد تنوعت أشكال هذه الديون؛ فبعضها جاء في صورة قروض من مؤسسات إقراض دولية أهمها صندوق النقد الدولي، فحصلت مصر على قرضين من الصندوق خلال الأعوام الستة الماضية، كان الأول في 2016 بقيمة 12 مليار دولار، والثاني كان في 2020 بقيمة 5,2 مليار دولار، بعد تفجر أزمة كورونا[1]، وقد التزمت مصر سياسة صندوق النقد المالية التي يفرضها على الدولة الراغبة في الاستدانة والتي تتضمن، إدخال ضريبة القيمة المضافة وخفض الدعم على الوقود والكهرباء، وتقليص الأجور العامة، وتخفيض قيمة الجنيه المصري، وخصخصة جزئية للهيئات العامة، وهي وصفة قريبة من سياسة التقشف والانكماش، وهي سياسات ثبت فشلها مرارًا في تشجيع نمو اقتصادي دائم، ولم تحل مشكلة العجز المالي والتجاري المزمن التي تسببت في تردي الاقتصاد والوقوع في مصيدة الدين[2].

والبعض الآخر من الديون جاء من دول صديقة لنظام السيسي وتحديدا من دول الخليج وعلى رأسها السعودية والإمارات، حيث حصلت عليها مصر في صورة ودائع قبل سنوات، بلغ إجمالي الودائع الخليجية 15 مليار دولار (حوالي 11٪ من إجمالي الدين الخارجي المصري) بنهاية العام المالي الماضي، 5,3 مليار منها قيمة الوديعة السعودية، و5,7 مليار قيمة الوديعة الإماراتية، يضاف لهذا أن ما يجب سداده من أقساط وفوائد ديون قصيرة وطويلة الأجل يتجاوز 36 مليار دولار خلال السنة المالية التي تنتهي آخر يونيو 2022، بحسب أرقام البنك المركزي، ويمثل هذا نحو ربع إجمالي الدين الخارجي لمصر، كما أنه يقارب فعليًا نحو 90٪ من إجمالي احتياطي النقد الأجنبي المصري في يونيو 2021.[3]

وفي ظل هذا الوضع المتفاقم من الديون وتوجه الدولة لمزيد من الاستدانة خارجيًا وداخليًا، فإن أي أزمة اقتصادية عالمية قد تؤثر بشكل كارثي على الاقتصاد المصري وقدرة مصر على الالتزام بسداد ديونها، كما أن الاستمرار في هذا المسار لا ينبئ بأي تحسن على المدى الطويل.

1- بيسان كساب، دانيال أوكونيل وعايدة سالم، مصر تناقش «النقد الدولي» في قرض جديد محتمل، مدى مصر، 26 يناير 2022، على الرابط: https://cutt.us/uzqao.

2- محمد مسلم، مصيدة ديون مصر: الجذور النيوليبرالية للمشكلة، في الاقتصاد المصري في القرن الحادي والعشرين، دار المرايا، 2016، ص135.

3- بيسان كساب، دانيال أوكونيل وعايدة سالم، مصر تناقش «النقد الدولي» في قرض جديد محتمل، مرجع سابق.

ثالثًا: اقتصاد يغدق فقرًا

بلغ معدل الفقر في مصر عام 2020 نسبة 29,7٪ وهو ما يعني أن نحو ثلث الشعب المصري يقع تحت خط الفقر، كما بلغ حد الفقر المدقع للعام نفسه نسبة 4,5٪، وهم الغير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية[1] ، وكذلك ارتفعت نسبة البطالة على خلفية أزمة كورونا، بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء انضم نحو 338 ألف مواطن لقوائم العاطلين خلال الفترة بين (أبريل-يونيو 2020)، مما رفع عدد العاطلين عن العمل لنحو 2,6 مليون مواطن من قرابة 29 مليون مواطن يمثلون قوة العمل في مصر. وهو ما رفع معدل البطالة إلى 9,6٪ بنهاية يونيو 2020 مقابل 7,7٪ في نهاية مارس من نفس العام[2] .

وفي ظل هذا الوضع اتجهت الدولة إلى اعتماد «فرض الرسوم والضرائب» كاستراتيجية أساسية لزيادة إيراداتها، فمنذ العام 2014 وحتى الآن لم تتوقف الدولة عن استحداث رسوم وزيادات مالية جديدة تستخرج بها الأموال من جيوب المصريين، نذكر من تلك الرسوم والزيادات[3] :

1- إقرار مشروع قانون "المساهمة التكافلية" والذي يشمل خصم 1٪ من مرتبات الموظفين، و0,5٪ من أصحاب المعاشات بداية من شهر يوليو 2020 لمدة عام قابل للزيادة.

2- تعديلات على قانون "رسم تنمية الموارد المالية للدولة"، وهي تعديلات مخترعة تفتق عنها ذهن النظام متوقعًا أن تجلب نحو 10 مليارات جنيه حسب تصريحات وزير المالية محمد معيط، وتتضمن تلك التعديلات زيادة عدد من الرسوم مثل رسوم استخراج المحررات الرسمية من مصلحة الشهر العقاري التي ارتفعت من جنيه واحد إلى 5 جنيهات فضلاً عن فرض رسوم جديدة على عقود اللاعبين الرياضيين، وتراخيص الشركات الرياضية، وأجهزة المحمول والإكسسوارات بنسبة 5٪، وكذلك خدمات الإنترنت المقدمة للشركات والمنشآت بواقع 2,5٪ من قيمة الفاتورة.

3- زيادة «ضريبة الإذاعة» من 140 قرشًا إلى 100 جنيه عن السنة الواحدة في أي سيارة مجهزة لاستخدام الراديو حتى لو لم يكن يعمل بداخلها أو كان غير موجود من الأساس، وهو قرار يُتوقع أن يجلب دخلاً يتراوح بين 700 مليون جنيه إلى مليار جنيه سنويًا.

4- رسوم جدية التصالح، والذي يوجب

1- محمد عبد الله، تراجع الفقر في مصر لأول مرة منذ 20 عاما.. إصلاحات اقتصادية أم أرقام تجميلية، الجزيرة، 6 ديسمبر 2020، متاح على الرابط: https://cutt.us/g1Zms.

2- أحمد مولانا، تأزم الاقتصاد المصري وتسارع الإفقار، منتدى العاصمة، 12 نوفمبر 2020، متاح على الرابط: https://cutt.us/BgR97.

3- أحمد مولانا، السطو على جيوب المواطنين، منتدى العاصمة، 24 سبتمبر 2020، متاح على الرابط: https://2u.pw/aRxN4.

على مخالفي تراخيص البناء دفع رسوم بشكل مؤقت لحين تحديد قيمة الغرامة المستحقة على كل مخالف، على أن يخصم الرسم من القيمة النهائية المحددة، أو يتم رده في حال رفض طلب التصالح.
وفي 7 أغسطس عام 2020 أصدر مجلس الوزراء بيانًا، أعلن خلاله تقديم المواطنين لعدد 600 ألف طلب للتصالح، ووصول إجمالي المتحصلات إلى نحو 1/1 مليار جنيه.
5- أما الهاتف المحمول الذي سبق للسيسي أن عبر عن تمنيه فرض رسوم على كلا من المتصل والمستقبل فلم يسلم من الإتاوات الجديدة، حيث جرى الإعلان عن زيادة ضريبة الدمغة على استخدام الهاتف المحمول بدءاً من شهر يوليو 2020 لتصبح 67 قرشًا بدلًا من 51 قرشًا لعملاء الكارت المدفوع مقدمًا، ورفع قيمة الضريبة بالنسبة لعملاء الفاتورة لتصبح 8 جنيهات بدلًا من 6/10 جنيهات.
6- وكذلك مترو الأنفاق وسيلة المواصلات الأساسية لأغلب سكان القاهرة الكبري فقد نال نصيبه من الزيادات حيث أعلنت الشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو الأنفاق في أغسطس 2020 عن زيادة أسعار تذاكر المترو إلى 5 جنيهات للرحلة التي تشمل 9 محطات بعد أن كانت 3 جنيهات فقط، وللرحلة التي تشمل 16 محطة إلى 7 جنيهات بدلًا من 5 جنيهات، و10 جنيهات للرحلة التي تزيد عن 16 محطة بدلا من 7 جنيهات.
وليست هذه الإتاوات المذكورة إلا أمثلة على سيل من زيادات الأسعار والرسوم فُرضت على المصريين منذ عام 2014 وحتى الآن.

رابعًا: الدعم الذي يعيق مسيـــــــرة التقـــــدم

عمل نظام السيسي منذ 2014 على استبدال الدعم النقدي بالدعم السلعي من ناحية، ومن ناحية أخرى خفض تكلفة إجمالي الدعم الموجه للغذاء -الذي يتضمن الخبز والدعم التمويني معًا- كنسبة من المصروفات في الموازنة العامة، والسبب هو أن الدعم السلعي بالنسبة للحكومة يعني أنها مضطرة لتوفير سلع معينة أيًا كانت تكلفتها، خاصة وأن الكثير منها مستورد من الخارج، في المقابل، يسمح الدعم النقدي بتوقع سير الإنفاق في موازنتها والسيطرة على إنفاقها على الدعم في عدة سنوات قادمة، وهذا هو الهدف الأساسي من التحول للدعم النقدي[1] .

وعلى هذا تم التحول إلى الدعم النقدي في كافة السلع التموينية ما عدا الخبز والذي تعمل الحكومة الآن على رفع الدعم عنه، كما وجه السيسي بوقف إصدار بطاقات تموينية جديدة للمتزوجين أو إضافة مواليد جدد للبطاقات القديمة، وهكذا استطاعت الحكومة عبر إجراءات تقشفية تقليص إنفاقها على الدعم السلعي

1- بيسان كساب، سبع سنوات لعب في «الدعم»، مدى مصر، 28 نوفمبر 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/Hlzjx.

الـذي مثـل عقبـة كـؤود أمـام السيسـي منـذ توليـه الحكـم.

ومـن ناحية أخـرى تأتـي برامج الحمايـة الاجتماعيـة التـي تقدمهـا الدولـة للمواطنيـن، وعلى رأسـها تكافـل وكرامـة، وهـى برامـج تسـتهدف الطبقـة الأكثـر فقـرًا في مصـر بتقديـم دعـم مالـي تتـراوح قيمتـه بيـن 300 و500 جنيـه، وهـو دعـم لا يعـدو أن يكـون مسـكنًا لمريـض ينـازع الحيـاة، في ظـل الوضـع الاقتصـادي المتدهـور.

خاتمة:

أردت في هـذا المقـال أن أوضـح الملامـح العامـة لـ «النهضـة الاقتصاديـة» التـي يعـد السيسـي بهـا المصرييـن منـذ توليـه الحكـم، فسـيطرة الجيـش والديـون والإتـاوات والفقـر والبطالـة يمثلـون أعمدتهـا الحقيقيـة، ولا يبـدو حتـى الآن أن النظـام الحاكـم يسـعى للشـروع في عمليـة إصـلاح حقيقـي تقـوم على إعـادة هيكلـة المنظومـة الاقتصاديـة وتبنـي سياسـات ماليـة ونقديـة تحقـق نمـوًا على المـدى الطويـل، فضـلا عـن تحقيـق أى شـكل مـن أشـكال العدالـة الاجتماعيـة وحسـن توزيـع الثـروة.

> لا يبدو حتى الآن أن النظام الحاكم يسعى للشروع في عملية إصلاح حقيقي تقوم على إعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية وتبني سياسات مالية ونقدية تحقق نموًا على المدى الطويل، فضلا عن تحقيق أى شكل من أشكال العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة.

الرأسمالية المهشمة:
الأصول الاجتماعية لفشل بناء السوق في مصر
عمرو عادلي

الرأسمالية المهشمة، تعكس حالة الاقتصاد الرأسمالي المصري والذي لا يسوده القانون بقدر الأعراف، لذلك فإن الرأسمالية المصرية من منظور عادلي تنقسم إلى ثلاث أنظمة فرعية، هي الرأسمالية البلدي، والرأسمالية المتأنقة ورأسمالية المحسوبية.

بلال هشام

طالب ماجستير اقتصاد سياسي بجامعة هامبورج في ألمانيا
خريج أقسام علوم سياسية وعلاقات دولية، واقتصاد، وعلم الاجتماع من جامعة مرمرة بتركيا
مهتم بالاقتصاد السياسي، والحركات الاجتماعية، والجيش والسياسة

الرأسمالية المتصدعة هي الترجمة المستخدمة بشكل أكبر في المقالات التي عرضت الكتاب، ولكن عادلي المؤلف فضل استخدام المهشمة في أحد لقاءاته التي كان يتحدث فيها عن الكتاب، وهو اسم صادم لكنه معبر عما يحاول عادلي تفسيره حول الأسباب الاجتماعية لفشل عمليات اللبرلة الاقتصادية، والانتقال إلى السوق الحر في مصر من سياسات الانفتاح في عهد السادات عام 1974 وحتى الثورة المصرية، والتي ينتهي تحليل الكتاب قبل حدوثها، وتحديدًا في العام 2010.

الرأسمالية المهشمة، تعكس حالة الاقتصاد الرأسمالي المصري والذي لا يسوده القانون بقدر الأعراف، لذلك فإن الرأسمالية المصرية من منظور عادلي تنقسم إلى ثلاث أنظمة فرعية، هي الرأسمالية البلدي، والرأسمالية المتأنقة -الداندي- ورأسمالية المحسوبية، والتي عنون ثلاثة فصول من كتابه بهذه العناوين التي سنتطرق إليها في عرضنا بشيء من التفصيل، ومن هنا ندرك معنى التهشيم الذي قصده عادلي، فلكل نظام فرعي منها أعرافه الخاصة التي تحكمه، وينتظم تحتها

نشاطه الاقتصادي، وتعد هذه الحالة هي السبب في فشل دمج الاقتصاد المصري داخل السوق العالمي بفعالية. الكاتب هو عمرو عادلي، الأستاذ المساعد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ينصب اهتمامه على الاقتصاد السياسي والتنمية، وهو ما ظهر في رسالته للدكتوراه المقدمة لمعهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، والتي قارن فيها مسار التنمية بين مصر وتركيا، وأتم دراسات ما بعد الدكتوراه في جامعة ستانفورد، وفي تلك الأثناء أتته فكرة الكتاب حينما كان يدرس حالة ريادة الأعمال في مصر، وهنا تظهر أهمية الكتاب المنهجية، فالكتاب يقوم على عمل ميداني مكثف بين عامي 2013 و2014 تضمن مقابلات واستبيانات قام بها الكاتب، والتي كما أكد الكاتب، كانت من أواخر الفرص التي كان متاحًا فيها إجراء أبحاث ميدانية، قبل أن يتم خنق المجال العام بالرقابة التي فرضتها الدولة.

يمين ويسار: أطروحات نظرية مع ضعف في الدراسة التجريبية

ينتقد عادلي المنظورين الرئيسيين الذين يحاولان فهم مسارات التنمية، سعيًا للإجابة على السؤال الأبرز في الاقتصاد السياسي وهو: «لماذا تفشل بعض الدول في مسارات التنمية بينما تنجح أخرى؟ وفي حين يثق اليمين في السوق وقواه الخفية، وبالتالي يوجه نقده لنقص وفشل في تطبيق سياسات السوق بشكل صحيح، يرى اليسار أن هذه السياسات هي السبب في تعثر تجارب التنمية في دول الجنوب العالمي .

ينتقد الكاتب المدرسة اليمينية الأساسية وهي النيوكلاسيكية المؤسساتية، والتي ترى أن السبب في فشل بعض الدول في تحقيق التنمية هو فشلها في بناء مؤسسات السوق، والتي يحكمها حكم القانون والملكية الخاصة، ويكون السبب في هذا الفشل هو تفشي الفساد والمحسوبية الذيْن يأكلان ثمار التنمية، ويعيقان تحقيق تنمية حقيقية، وتميل هذه الطغمة الحاكمة غالبًا إلى شكل من الاقتصاد الخراجي والريعي بدلًا من التركيز على الإنتاج، وعليه لا تتنوع مصادر الدولة، وتدور حول قطاعات غير إنتاجية كالنفط والسياحة وعوائد العاملين بالخارج، ولكن يرى عادلي أن هناك العديد من الدول خاصة في شرق آسيا والتي كانت تشارك مصر نفس مستويات الفساد والمحسوبية، لكنها نجحت في النهاية في تحقيق التنمية في بلدانها.

ولا يميل المؤلف كذلك إلى قبول النقد الماركسي الذي يرى بأن المشكلة في تطبيق السياسات النيوليبرالية وبرامج الإصلاح الذي تقوم عليها المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي، فمدارس اليسار المختلفة ترى أن المنظومة الاقتصادية العالمية القائمة على العولمة تزيد من ربح دول الشمال، ولا ينكر عادلي هذه الحقيقة

حول تدفق فوائض القيمة من الجنوب إلى الشمال والآثار المستمرة للاستعمار، ولكنه لا يراها سببًا كافيًا، حيث نجحت العديد من دول الجنوب في تحقيق مستويات عالية من التنمية في حين فشلت أخرى، فيرى أن المشكلة الأساسية في مصر تكمن في الخلل في الإنتاج بقدر أكبر من إعادة التوزيع، وبالتالي فإن القيمة المنتجة التي سيعاد توزيعها (بشكل عادل أو لا) هي قليلة أساسًا، حيث إن نسب النمو الاقتصادي في مصر لا تتناسب مع النمو السكاني.

لذلك كان نقده لكلا المنظورين، يتمثل في ضعف البحث التجريبي على حالة مصر، وبالتالي كان كل منظور يحاول أن يحلل مصر في ظل أطره النظرية القائمة، وهذا ما يميز دراسة عادلي، وهو عمله الميداني لدراسة أسباب فشل تطبيق سياسات السوق في مصر، ووضعها في إطار مقارن مع العديد من دول الجنوب الأخرى التي تتشارك مع مصر في العديد من الخصائص، كما أنه يخرج من ثنائيتهما في دور أكبر أو أصغر للدولة كمفتاح لحل الأزمة.

بالإضافة إلى توسعة إطاره النظري، لا يكتفي بأدبيات التنمية والاقتصاد السياسي واقتصاديات الجنوب، بل يضيف علم الاجتماع الاقتصادي لمحاولة فهم الأسباب الاجتماعية والسياسية الكامنة وراء فشل التنمية الاقتصادية في مصر.

أين الخلل: الوسط المفقود

يقوم عادلي بدراسة شركات القطاع الخاص، والتي يرى أنها توسعت بالفعل بعد سياسات الانفتاح وتخطت القطاع العام، ويرى أنها باتت مسؤولة عن توظيف ما يزيد عن 70٪ من العمالة المصرية، ولكن تكمن المشكلة في أن القطاع الخاص بات ينقسم إلى شركات متناهية الصغر Microenterprises، وهي التي تقوم بتشغيل 5 أفراد أو أقل بما يشمل ذلك التشغيل الذاتي، أي أن تؤسس عمل وتقوم أنت بنفسك عليه، وقد تخطى عدد هذه الشركات في عهد مبارك 2.1 مليون شركة، وعلى الناحية الأخرى من الاقتصاد توجد الشركات الضخمة التي توظف عشرات ومئات الموظفين، ولكن ما تعاني مصر منه هنا هي متلازمة الوسط المفقود، أي عدم قدرة الشركات متناهية الصغر على النمو لتصبح متوسطة الحجم.

ما المشكلة في هذا؟ يجيب عادلي أن الشركات متناهية الصغر لا تستطيع الاندماج بسلاسل إنتاج القيمة العالمية، ولا تستطيع أن توفر ما تحتاجه الشركات الكبرى أو الشركات خارج مصر، وما تقوم به هو زيادة الاستيراد، وبالتالي تزيد من خلل الميزان التجاري، وتُبقي الاقتصاد معتمدا في نموه

> **الشركات متناهية الصغر لا تستطيع الاندماج بسلاسل إنتاج القيمة العالمية، ولا تستطيع أن توفر ما تحتاجه الشركات الكبرى، وما تقوم به هو زيادة الاستيراد، وبالتالي تزيد من خلل الميزان التجاري، وتُبقي الاقتصاد معتمدا في نموه على الاستهلاك بدلًا من الإنتاج**

على الاستهلاك بدلًا من الإنتاج، وهذا الخلل هو ما نجحت دول مثل الصين وتركيا وغيرهما في تجاوزه في مسارهما للتنمية.

تؤدي هذه المشكلة إلى عدم قدرة الاقتصاد على ضم مزيد من الأفراد إلى السوق، وعملية إنتاج القيمة به، وبالتالي تعيق معدلات النمو الاقتصادي الكامنة/المحتملة، كما أدى إلى عدم دمج مصر داخل السوق، ولكنها -كما يسميها عادلي- بقيت ملحقة به ومُضمنة Embedded داخله.

ويعدد الكتاب أسباب هذه المشكلة، فمنها الهيكلي بحكم المؤسسات وقواعد السوق، ولكن الأهم هو ذلك التحالف السياسي الاجتماعي المتمثل في بيروقراطية الدولة المصرية بفواعلها المختلفة، والتي تحدد سلطة الدولة في المجال الاقتصادي، وقد نشأ خلال العقود الأربعة التي تلت الانفتاح، هذا التحالف أدى إلى استدامة مركزية وهرمية وسلطوية المؤسسات، وعلى عكس ما قد يظن البعض، فإن هذا التحالف غير متجانس أو متماسك، ولهذا فلا يوجد متحكم أو عقل واحد يؤدي لعرقلة النمو واستدامة المشكلة. يزيد هذا التحالف من تكلفة الوصول إلى التمويل وعوامل الإنتاج من رأسمال وأرض وعمالة لغالبية الفواعل الاقتصادية، وبالتالي يتم طرح سؤال مهم للمدرسة النيوكلاسيكية المؤسساتية، وهو كيف نطالب بحقوق الملكية في حين لا توجد قواعد واضحة تتيح الوصول لهذه الملكية المتمثلة في عوامل الإنتاج؟

تهشيم القواعد: رأسماليات ثلاثة تحت سقف واحد

لقد كانت النتيجة هي نشوء ثلاثة أنظمة فرعية متوازية من الرأسمالية: البلدي والمتأنقة والمحسوبية، وقد تنتمي شركة ما للمتأنقة والمحسوبية، ولكنها تخضع لقواعد الرأسمالية التي تعمل في إطارها، وهي ما دفعته لإطلاق مفهومه الرأسمالية المهشمة، ويجب التأكيد أن جميعهم رأسماليات، أي أنها متوجهة للسوق بغرض الإنتاج والتبادل لتحقيق الربح المتكرر حسب تعريف ماكس فيبر.

وتتميز هذه الرأسمالية المهشمة بتعددية القواعد والأعراف التي تحكم القطاع الخاص المتفاوت في تطوره، وبذلك ظلت أغلبية القطاع الخاص المتمثلة في الشركات متناهية الصغر محرومة من الوصول إلى الموارد ورأس المال وبالتالي فرص النمو، وهنا يختلف عادلي مرة أخرى مع المدرسة النيوكلاسيكية المؤسساتية، ويرى أن عملية الرسملة Capitalization هي شرط مسبق لنشأة مؤسسات السوق الرسمية وليس العكس، كما يرفض اعتبار القائل أن النظام كله قائم على المحسوبية كسبب معوق للتنمية كما يرى الكلاسيكيون الجدد.

الرأسمالية البلدي والتي تقوم على فواعل اجتماعية في السوق، وتقوم على علاقات شخصية بشكل أساسي، وكثيرًا ما تستفيد

> **تتميز هذه الرأسمالية المهشمة بتعددية القواعد والأعراف التي تحكم القطاع الخاص المتفاوت في تطوره، وبذلك ظلت أغلبية القطاع الخاص المتمثلة في الشركات متناهية الصغر محرومة من الوصول إلى الموارد ورأس المال وبالتالي فرص النمو.**

من هذا في تخفيف تكلفة تعاملها مع البيروقراطية، وتضم كل من القطاع الرسمي وغير الرسمي، وهنا يعمل الرأسمال الاجتماعي (الشبكات والعلاقات) كبديل ومعوض لصعوبة الوصول للرأسمال المادي (الأرض وآلات التصنيع) والمالي، وبالتالي فرصهم محدودة في النمو.

الرأسمالية المتأنقة تتميز بكونها شركات أكبر Corporates وشركات متوسطة، وتقوم بنسبة أقل على العلاقات الشخصية، وهو ما يمنحها فرصا أكبر للنمو لسهولة وصولها للسوق ورأس المال مقارنة بالبلدي، حيث تتعاون مع الشركات الأخرى والبنوك والدولة -وإن كان بتكلفة أعلى- بشكل أكثر فعالية، ولكنها في الوقت نفسه يتمايز فيها الاقتصادي عن الاجتماعي (عكس البلدي) أو السياسي (عكس المحسوبية).

بينما رأسمالية المحسوبية القريبة من الدولة والتي يتماهى فيها السياسي والاقتصادي، وبالتالي يسهل وصولها إلى رأس المال والأراضي لقربها من الدولة، وإمكانية ربح المناقصات والاستفادة من القوانين والفساد، وعليه تمتلك الفرص الأكبر في النمو.

في الختام:

قد يؤخذ على هذا الكتاب توقفه عند حقبة مبارك، وأنه لم يتناول التغييرات الكثيرة التي تلت الثورة ومن بعدها الانقلاب، بالإضافة إلى عدم تناوله لدور الجيش الاقتصادي بشكل كبير، وهو الدور الذي نما أيضا في الفترة التي درسها، وكيف أن بعض الشركات قد توظف جنرال سابق كمسؤول للعلاقات العامة لتسهيل أعمالها، ولكن ربما رأى أن الدور الاقتصادي للجيش هو أحد أعراض المشكلة وليس سببها.

ويبقى أن الكتاب قد عرض الكثير من الأفكار التي تستحق النقاش، ويميزه في ذلك عمل مؤلفه الميداني، وتركيزه على مصر كدراسة حالة، والمنهجيات التي استخدمها من حقول علمية مختلفة، كما قدم أسبابًا عن سبب تعثر التنمية في مصر في حين نجحت في دول أخرى تتشارك العديد من الخصائص معها، وخلُص إلى السبب وهو الوسط المفقود وتعدد القواعد التي تحكم الاقتصاد فيما أسماه الرأسمالية المهشمة، ولم يغفل الدور السلبي الذي لعبته البيروقراطية والتي لا يراها كيان واحد متماسك، وكانت المحصلة هي عدم دمج الاقتصاد المصري في السوق بشكل ناجح، لكن تم نوع من التضمين والإلحاق، وبالتالي ظهر في مصر فاعلين اقتصاديين بدون أن تنشأ مؤسسات السوق التي يحكمها القانون وقواعد الملكية الخاصة.

المقاربة الحالمة: حصاد سنوات الإصلاح السلفية

"الله وعدنا إنْ أصلحنا من أنفسنا أن يُغير ما نحن فيه من غُربة، فالأمل سيظل معقودًا أبدًا والمستقبل للإسلام وإن كره الملحدون والكافرون، والتمكين للدين آتٍ" . [1]
الشيخ/ محمد حسين يعقوب

1

معتز زاهر

كاتب مصري

[1]أصبح من المعلوم لدى شريحة واسعة من القراء أصول نشأة التيارات والجماعات الإسلامية عمومًا وأسباب تلك النشأة، والتي من أهمها تصدُع أركان السلطنة العثمانية وتهاوي الكيان الجامع للمسلمين بعد عقود من ضعفه، وبالتالي سعت التيارات إلى استعادة ذلك الكيان المفقود، ثم اتساع رقعة ابتعاد الدين عن الحياة مما أدى إلى ظهور تيارات إسلامية تعمل على إعادة الدين لمكانته القديمة في المجتمع، وقد تميزت كل جماعة أو تيار بمقاربات وطُرق إصلاحية متنوعة، تأسست بناء على منظومة الفهم الخاصة لديها.

هذا المقال سيركز أكثر على التناول المباشر لمقاربة الإصلاح عند أحد أجزاء التيار السلفي وبالتحديد ما بات يُعرف بـ(التيار السلفي الدعوي أو العلمي) وسوف يضيّق الدائرة أكثر متحدثًا عن هذا التيار في قُطر معين وهو مصر، كنموذج تطبيقي لهذه الحالة مترامية الأطراف.

1 - محمد حسين يعقوب، الجدية في الالتزام، 2008م، موقع طريق الإسلام، رابط إلكتروني: iswy.co/e4975

الأفكار التأسيسية

بدايةً يُعد مصطلح السلفية من أكثر المصطلحات المختَلف في فهمها وتطبيقها ومن أكثرها تعميمًا[1]، ولكننا هنا سنكثف الحديث عن جزئية محددة وهي الجانب التطبيقي فيما يخص مقاربة/ طريقة الإصلاح والتغيير التي تحرّك وفقها التيار السلفي الدعوي المعاصر، إذن فنحن أمام حالة معينة لا تشمل تاريخ السلفية ولا ظروف نشأتها ولا تجلياتها ولا تطبيق مبادئها في التجارب المختلفة في جغرافيا العالم الإسلامي.

إن سيولة مصطلح السلفية ومرادفته للدين نفسه (القرآن الكريم وسنة الرسول وفق فهم وتطبيق الصحابة) وعدم وجود جماعة منظمة بأدبيات صارمة يتبعها المنتمون لهذا التيار جعلته تيارًا متشظيًا وواسعًا، من داخله تجد اختلافًا يصل إلى التضاد أحيانًا في فهم أصول هذا التيار، ورسّخ هذا الخلاف عدم اتّباع التيار السلفي لمذهب فقهي معين من المذاهب الفقهية الأربعة المستقرة (بما فيهم مذهب ابن حنبل)، وبالتالي نشأت الاختلافات البينية التي ظهرت في صور مختلفة بدءً من الردود العلمية والأكاديمية ووصولًا إلى القتال أحيانًا في جبهات الحرب (سوريا مثالًا).

فسيولة مصطلح السلفية والسيولة الفكرية لدى التيار نفسه أثرت على المقاربة الإصلاحية أيضًا، فلم توجد

> إن سيولة مصطلح السلفية ومرادفته للدين نفسه بمعنى فهم وتطبيق الصحابة والسلف للقرآن الكريم والسنة النبوية وعدم وجود جماعة منظمة بأدبيات صارمة يتبعها المنتمون لهذا التيار جعلته تيارًا متشظيًا وواسعًا، حتى تجد من داخله اختلافًا يصل إلى التضاد أحيانًا

1- بعض المفكرين العرب كالشيخ محمد عبده وتلميذه رشيد رضا مرورًا بأنور الجندي ووصولًا إلى محمد عمارة وغيرهم قدّموا السلفية نقيضًا للأصالة وبصفتها عنوانًا للبعث الحضاري للأمة الإسلامية ضد التبعية للغرب والتقليد والجمود بل وكشعار مقاوم للاحتلال الأجنبي. وقدمت السلفية واتّباع السلف الصالح كحل وحيد في إطار الإجابة عن السؤال الذي ذاع: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ فحين تخلى المسلمون عن الدين الصحيح تخلفوا، على عكس السلف الصالح الذين تمسكوا بالدين ونشروه حول العالم. هذه الرؤية لن أقول اختفت بل لم تعد العنصر الأساسي المنشغَل به لدى التيارات السلفية، بل أصبحت القضايا الفرعية والجزئية تستحوذ على الاهتمام الأكبر في ظل فقدان البوصلة.

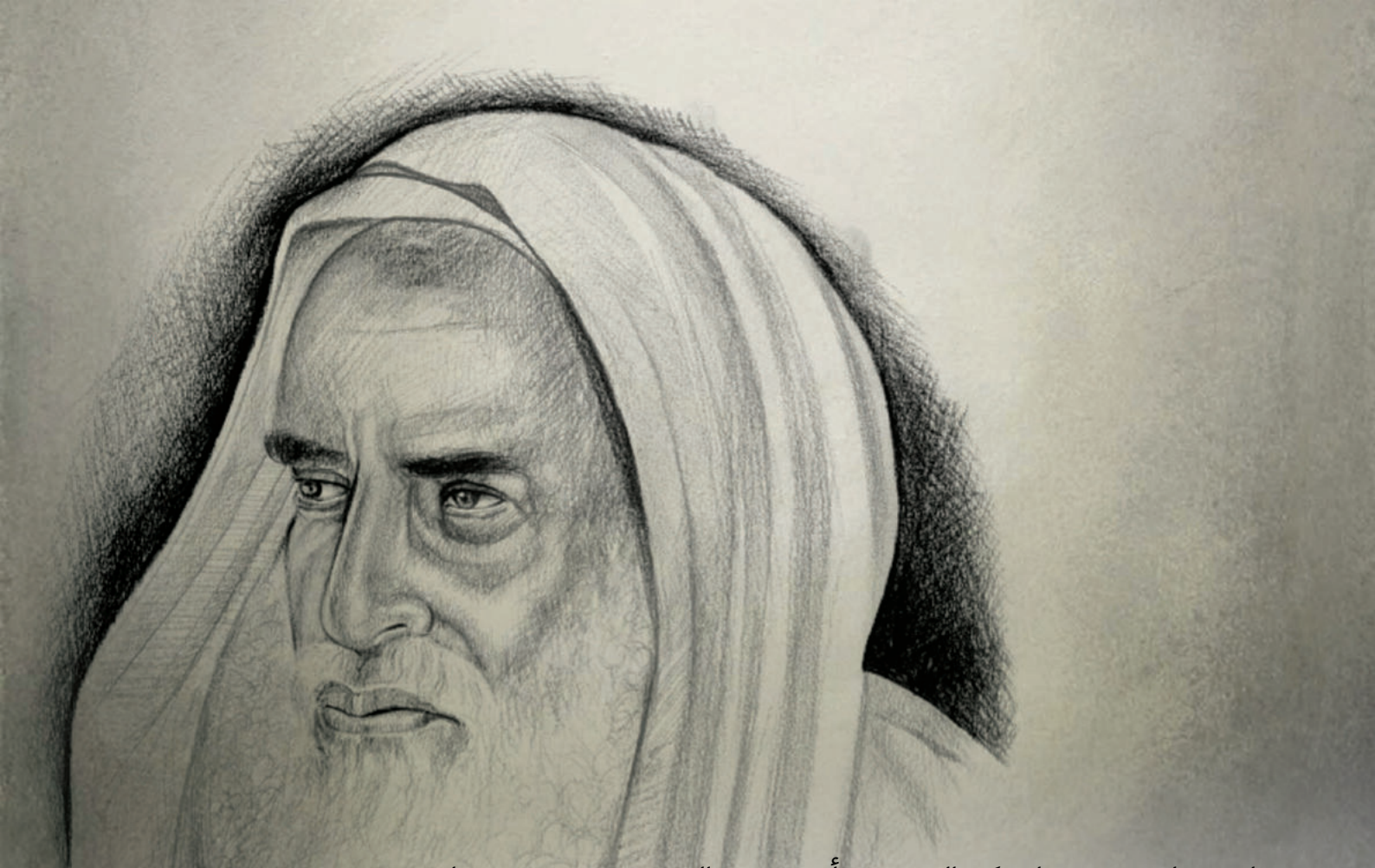

مقاربة واضحة متماسكة التصور تُقدم إلى الأمة لتسير وفقها. ولو شئنا أن نضع أيدينا على صلب مقاربة التيار السلفي الدعوي للإصلاح والتغيير فسوف تكون «التصفية والتربية» كما عبر عنها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، أو الكتاب والسُنة بفَهم سلف الأمة كما عبر عنها أكثر من مصلح سلفي كالشيخين السعوديين عبدالعزيز بن باز، ومحمد بن صالح العثيمين.

فالمسلمون مثلاً -كما يقول الألباني- وصلوا إلى حد سيء من الذل والاستعباد في جميع البلاد الإسلامية[2] ، ولذلك «يجب أن نفهم الدين من جديد على ضوء الكتاب والسنة[3]» ، «والعلاج الوحيد هو الرجوع إلى الدين[4]» ، إن «أي إصلاح يجب أن يقوم به الدعاة إلى الإسلام والناشدون لإقامة دولة الإسلام بإخلاص هو أن يعودوا إلى أن يُفهموا أولاً أنفسهم، ويُفهموا الأمة ثانياً، الدين الذي جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام[5]» .

فالرجوع إلى الدين في نظر الألباني من خلال دعوته وسيرته وكتبه، اختُزل في ما سُمي «تنقية» لكتب الحديث النبوي -المسانيد والسُنن وغيرها- من الأحاديث «الضعيفة»، إضافة إلى تبيين

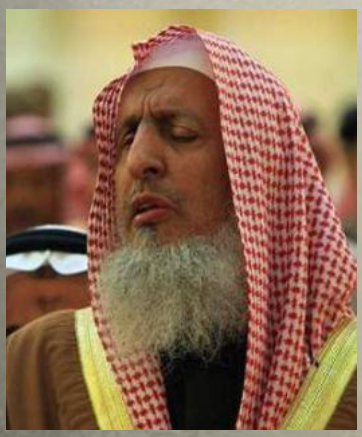

2- الألباني، معالم المنهج السلفي في التغيير، علق عليه: سليم الهلالي، القاهرة، ط. دار الإمام أحمد، 2006م، ص5.
3- المصدر السابق، ص8.
4- السابق، ص9.
5- السابق، ص8.

ما هو سُنة وما هو بدعة للناس، وبذلك يُنقى الدين مما علق به من خرافات وبدع[6].

ثم تُقدم هذه الطريقة أو المقاربة لا كعمل مهم يجب القيام به؛ بل كنهج إصلاحي باتباعه تعود الأمة إلى مجدها، وهذا بالضبط ما فعلته معظم التيارات السلفية، إلباس الجزء ثوب الكل.

وبالتالي تتسم مقاربة الإصلاح لدى التيار السلفي الدعوي بعدم التماسك، فجُل المقاربة فردية أكثر منها تعلقًا بالأمة، فالحديث متركز حول أهمية اتباع الدين الحق بفهم السلف الصالح على المستوى الفردي وبصورة أدق على مستوى الكف عن ارتكاب المحرمات وإصلاح النفس بالعبادة وتزكية القلب، فهي مقاربة جزئية وليست كلية، فردية لا جماعية، بسيطة-يسيرة وليست مركبة، هي أقرب إلى الوعظية منها إلى المنهجية، في حين أنها عوملت من قِبل رموز التيار كمقاربة شاملة للإصلاح والتغيير، وذلك استنادًا إلى نصوص ظنية الدلالة من أشهرها قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ...). [الأعراف: 96]

ما أدى إلى اختفاء كتب مهمة عن أدبيات التيار على مستوى التنظير والتدريس، كالتي تتناول النظرية السياسية الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي أو علم الاجتماع الإسلامي إلخ،

6- تُنتقد طريقة الشيخ الألباني في تقسيم كتب الحديث إلى صحيح وضعيف، بحجة أن عمل الأمة الإسلامية وعلمائها على غير ذلك وأنهم قبلوا كتب الحديث كما هي وهذا لا يعني جهلهم برتبة الأحاديث. لكن الحديث الضعيف يقع فيه الخلاف وله اعتباره عندهم ويُعمل به فقهيًا وبفضائل الأعمال بشروط وأطر معينة. كما يُنتقد الألباني في توسّعه في إضفاء وصف «البدعة» على أمور مختلف فيها فقهيًا. لكن الألباني أحيى الحس النقدي لروايات السُنة بجهوده إضافة إلى إشارته للروايات المكذوبة (الموضوعة) التي تعج بها أحاديث الدعاة والكتب الدعوية. ولا تصلح تلك العجالة لتقييم شخصية مهمة مثل الألباني.

> إذا شئنا أن نكثف مقاربة التيار السلفي من خلال مجمل أدبياته، سنجد أنها تتمحور حول الفرد الذي إن نجح في إصلاح نفسه من ناحية العقيدة والفكر والسلوك والنفس والعبادة من خلال طلب العلم الشرعي، سنصل في النهاية إلى مجتمع يستطيع تحكيم الشريعة الإسلامية ويحقق التمكين.

فلا تجد هذه العناوين منسوبة إلى شيوخ التيار على الرغم من مركزيتها لدى تيار يسعى إلى «تحكيم الشريعة الإسلامية في مناحي الحياة كافة»، لكن من ناحية أخرى توجد مئات الكتب التي تتناول الأوامر والنواهي والحلال والحرام وتزكية النفوس وإصلاح القلوب، فهذا هو طريق التغيير الحقيقي لديهم مستدلين هنا أيضًا بنصوص ظنية الدلالة كقول الله عز وجل: (إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ...). [الرعد: 11]

فإذا شئنا أن نكثف مقاربة التيار من خلال مجمل أدبياته، سنجد أنها تتمحور حول الفرد الذي إن نجح في إصلاح نفسه من ناحية العقيدة والفكر والسلوك والنفس والعبادة من خلال طلب العلم الشرعي، سنصل في النهاية إلى مجتمع يستطيع تحكيم الشريعة الإسلامية ويحقق التمكين، بهذه البساطة.

إضافة إلى غياب الأفكار التي تعالج الواقع وتشتبك مع تحدياته عن مقاربة التيار الذي اقتصر عوضًا عن ذلك على عموميات من قبيل أن «تطبيق الشريعة فرض» وأنها «صالحة في كل زمان ومكان» مما جعل «الحكم بالشريعة» عند قطاع عريض من السلفيين غير واضح وأنه يعني تطبيق الحدود المتعلقة بالسرقة والخمر والردة وقذف المحصنات وما شابه ذلك فقط، دون إدراك لمعنى الشريعة الإسلامية المتكامل و«حدود الله» في سائر مناحي الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلم يكن هناك تصور علمي أو انشغال فقهي بشكل وصورة وكيفية «تحكيم الشريعة».

الممارسة السياسية: الإفاقة من المقاربة الحالمة

هبّت عاصفة 25 يناير عام 2011م وانتبه معها قطاع واسع من السلفيين، فرغم عدم تغيير الناس ما بأنفسهم، ومع بقاء الانحلال كما هو في مناحي الحياة كافة، ومع عدم اتباع الشعب للكتاب والسنة بفهم سلف الأمة حدث التغيير وسقط الحاكم الفاسد.

لم تستطع عقلية كثير من الشباب السلفي معالجة هذا الأمر في ذلك الوقت، خاصة مع اضطراب موقف شيوخ التيار السلفي من المشاركة في الانتفاضة، فكان أغلبهم يرفض المشاركة، وذلك اتساقًا مع المقاربة السلفية التي لا تنص على الثورة أو الاحتجاج السياسي كأحد طرق الإصلاح.

لذلك كانت 25 يناير اختبارًا قاسيًا لم ينجح فيه أغلب رموزه، بل وأدى إلى اضطراب تنظيري أيضًا، فبعد أن كان التيار يرى أن المشاركة في العملية الديمقراطية لا تجوز، وبعد أن كان يمتنع فيما قبل 25 يناير عن المشاركة السياسية الديمقراطية تمامًا، بل ويهاجم بعض رموزه الإسلاميين المشاركين في العملية السياسية أصبح يرى بعد يناير أهمية إنشاء أحزاب والمشاركة السياسية، واحتشد التيار السلفي في أغلبه وراء أحزاب ذات مرجعية سلفية كالفضيلة والأصالة والنور وتعدد ظهور الأحزاب والروابط ذات الخلفية السلفية، وتقاربت رموز التيار هذه الفترة مع جماعة الإخوان المسلمين، وبعضهم دعا إلى الوقوف

وراء الإخوان بصفتهم لديهم خبرة سياسية غير موجودة لدى الأحزاب السياسية التي يؤسسها السلفيون.

ولم يتوقف الاضطراب في بوصلة الإصلاح عند أحداث 25 يناير وما تلاها من أيام؛ بل استمر وأخذ أبعادًا جديدة وأشكالًا متنوعة، فقد بدأت الدعوة السلفية بالإسكندرية بالابتعاد عن بقية التيار السلفي الدعوي شيئًا فشيئًا بعد شهور قليلة من التقارب الكبير عقب الانتفاضة، ثم نأت بنفسها أيضًا عن جماعة الإخوان تدريجيًا. الأمر الذي تحول إلى العداء وتجلّى في مشهد إعلان انقلاب 3 يوليو، وذلك بعد الشهور التالية لتنحي حسني مبارك والتي تميزت برومانسية تجاه جماعة الإخوان، فلا يوجد أساس نظري متماسك يحدد من هم الحلفاء ومن هم الأعداء.

مع زيادة وتيرة التحديات بعد 25 يناير تعمّق الخلاف في أوساط التيار السلفي، وأصيب عدد من شبابه بخيبة أمل وهم يشاهدون تصدع البيت السلفي وفشل رموزه في التعاطي مع الأحداث والاتساق مع أنفسهم، ثم كانت الضربة القاضية بحدوث الانقلاب وانهيار حلم التمكين الذي كان على مرمى حجر من السلفيين بعد 25 يناير أو كما كانوا يتصورون.

مما سبق يتبين أن مقاربة الإصلاح لدى التيار السلفي بحاجة إلى الإحكام في التنظير،

التحديات: أن تأتي متأخرًا خيرٌ من ألا تأتي

وبحاجة إلى المراجعة الشاملة فكرًا وتطبيقًا، مراجعة تدرك أن الإصلاح عملية طويلة ومركبة ولا تقتصر فقط على إصلاح النفس مع أهميته، مراجعة لا تحتكر الفهم الصحيح للدين وتعي أن محاولات الفهم والمقاربات الأخرى بها العديد من المساحات المتقاطعة يجب اعتبارها والاستفادة منها والتقارب معها، حتى مع وجود الاختلاف. مراجعة لا تتعامل بنفسية المدرِس مع تلاميذه، فهو صاحب العلم وعلى البقية الاستماع وفقط، مراجعة تتصالح مع هذا البحر الذي لا شاطئ له من تراث الأمة. لا أن تتعارك معه وتجعل من أولوياتها إحياء قضايا الخلاف المندثرة والتي لا تصلح مناقشتها إلا في الأروقة العلمية بين المتخصصين، مراجعة تعيد الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى صدارة مقاربتها التغييرية ويختفي فيها الخلاف والتناحر حول القضايا الفرعية -بزعم عدم جواز تقسيم الدين إلى قشور ولباب- التي لم ولن ينتهي الخلاف حولها.

لقد حُمّل التيار السلفي الدعوي فوق طاقته ونُقل من كونه تيارًا دعويًا وعظيًا إلى حركة إصلاح شاملة، وقد شارك هو نفسه في ذلك بترديد رموزه أن الاستقامة على الدين هي «طريق التمكين» الوحيد والسبيل الأكيد لـ«انتصار المسلمين»، وبخلطه خلطًا عشوائيًا في مساحات السياسي والديني، فصار كلام الشيخ في السياسة ضروريًا لأنها من الدين، ويصبح علمانيًا من يقول إن الشيخ عليه الانشغال بما هو مختص فيه ويترك السياسة لمن هم مختصون فيها، عدّوا هذا القول من العلمانية لأنها تعني فصل السياسة عن الدين، وبذلك أصبح الدين هو الشيخ من الناحية التطبيقية، لا مجرد المعنى الذي يؤكد ضرورية اعتبار الدين بمظلته الواسعة في العمل السياسي.

وهذا الخلط أيضًا من آثار عدم وضوح مقاربة التغيير في أدبيات التيار، وقد أدى إلى كوارث تطبيقية

وعمليـة أثنـاء 25 ينايـر ومـا تلاهـا وصـولًا إلـى انقـلاب الثالـث مـن يوليـو كمـا مـرّ. إن التيـار السـلفي الدعـوي هـو مجـرد تيـار وعظـي يحـث أتباعـه على الاسـتقامة على الديـن (وفـق التصـور السـلفي) وطلـب العلـم الشـرعي (بالطريقـة السـلفية)، وقـد اكتسـب شـعبيته مـن هـذه الأفـكار غيـر المعقـدة، وسـيظل فاعـلًا في المجتمـع لمـا اكتسـبه ويكتسـبه مـن شـعبية، والسـؤال هـو: هـل مقاربـة التيـار السـلفي الدعـوي المعاصـر تُعـد مـا بيـن المشـاريع الواعـدة للنهـوض بالأمـة؟ أم أنهـا تعمـل على جزئيـة محـددة؟ وهـل الحـل هـو إهمالهـا كليًـا أم توظيفهـا في مقاربـة إصلاحيـة شـاملة؟ أتـرك الجـواب للقـارئ.

الدين والسياسة في الدولة العثمانية

الديـــن والسياســـة في الدولـــــة العثمانيـــــة

قراءات في فكر الصـــدر الأعظـم لطفي باشا للدكتور: رامي البنا

إطلالة على تشابك الدين والسياسة من نافذة تاريخية

إسلام هلال

باحث أكاديمي متخصص في الشريعة الإسلامية والقانون مهتم بعلم الاجتماع والتاريخ

تعتبر المراجعات العلمية أحد أهم الجهود التي ينبغي أن يكرس لها الباحثون جانبًا من وقتهم وجهودهم، حيث تختصر المراجعات الكثير من الجهود، وتقدم المعلومات الواردة في الكتاب محل البحث بصورة يجد فيها بعض القراء مبتغاهم فيكتفون بها عن قراءة الكتاب ذاته اختصارًا للوقت والجهد، ويجد فيها المتخصصون أو المهتمون بالكتاب نافذة مفتوحة على هذا العمل العلمي، فكأنهم قرأوه مرتين، مرة بعين القارئ ومرة بعين كاتب المقال، وهو ما يعظم الاستفادة من الكتاب.

إن انتشار المعرفة وتنوع أدواتها جعل من العسير على المتخصص الإلمام بكل ما كُتب في تخصصه، علاوة على أن يطلع على المؤلفات التي تتصل بالحقل المعرفي الذي يعمل عليه دون أن تكون من صلب التخصص، وهو ما يعطي أهمية كبيرة للعمل على إنجاز المراجعات العلمية.

الوصف البيبليوغـــرافي والمؤلف والمادة العلمية

جـاء كتـاب «الديـن والسياسـة في الدولـة العثمانيـة - قراءات في فكـر الصـدر الأعظـم لطفي باشـا» في 180 صفحـة، توزعـت بيـن مقدمـة وثلاثـة فصـول وعـدة ملاحـق، وهـو صـادر عـن مركـز التاريـخ العربـي للنشـر في عـام 2022.

ألـف الكتـاب الدكتـور رامـي البنـا، وهـو أكاديمـي مصـري تركـي، حصـل على درجـة الدكتـوراه مـن جامعـة إسـطنبول، ويعمـل أسـتاذًا مشـاركًا بكليـة الإلهيـات جامعـة أنقـرة، وهـو متخصـص في المذهـب الإسـماعيلي باعتبـاره تخصـص دقيـق، كمـا لـه إسـهامات في البحـث التاريخـي باعتبـار اتقانـه للغـة التركيـة والعثمانيـة، ولـه العديـد مـن المؤلفـات والبحـوث التـي تجمـع بيـن علـم الـكلام والبحـث التاريخـي.

اشـتمل الكتـاب على مـادة علميـة متميـزة، حيـث قـام بترجمـة رسـالة لأحـد أركان الدولـة العثمانيـة «لطفـي باشـا» وتناولهـا المؤلـف بالبحـث العميـق الذي يتناسـب مـع عقليـة أكاديميـة متميـزة، حيـث اعتبـر هـذه الرسـالة منطلقًـا للتعريـف بالمؤلـف وبالحقبـة التاريخيـة التـي عـاش فيهـا مـن عمـر الدولـة العثمانيـة، وكذلـك بآرائـه في مختلـف القضايـا الفكريـة

> لم يكن لطفي باشا من رجال الدولة والسياسة فقط، بل كان مفكرًا من طراز رفيع، حيث كتب رسالة بعنوان «رسالة في بيان أصل الإيمان وجوهره وصفاته» وفيها ناقش أوجه الإيمان وقضايا كلامية تشير إلى عمق تناوله لقضايا علم الكلام.

إطلالة على الأفكار والمضامين

تحدث المؤلف في الفصل الأول حول لطفي باشا متناولًا عصره وحياته، حيث تحدث عن العصر الذي نشأ فيه، ملقيًا الضوء على مولده ونشأته والوظائف التي تقلدها أثناء رحلته الحافلة بالمسئوليات في عصر يعتبر أوج قوة الدولة العثمانية، حيث تنقّل بين الوظائف في عهد ثلاثة من أشهر سلاطين الدولة العثمانية بايزيد الثاني ثم سليم الأول ثم سليمان القانوني، فكان من «الرجال البيروقراطيين في الدولة العثمانية، من الطبقة العليا المنتقاة والتي أوليت منذ نعومة أظفارها تعليما خاصًّا حتى يتأهل أهلها كي يكونوا رجال دولة» وفق تعبير الكاتب، وهو كذلك زوج أخت السلطان الذي انتهت علاقتهما بالتطليق بعد زواج دام فترة طويلة، مما كان له أثر بالغ في منعطفات حياته السياسية وتركه للمناصب القيادية بالدولة.

يعتبر الفصل الأول مدخلًا تأسيسيًا في معرفة لطفي باشا على المستوى الشخصي والعلمي والسياسي والمؤلفات التي أنجزها في حياته التي امتدت من عام 1488م وحتى عام 1563م عن عمر يناهز 65 عامًا، تلك الحياة التي كانت حافلة بالأحداث الجسيمة على مستوى الدولة وكذلك على المستوى الشخصي باعتبار قربه من مركز الدولة العثمانية غالب عمره.

كان الفكر الديني عند لطفي باشا هو محور الفصل الثاني من الكتاب، حيث بدأ المؤلف

بعرض نظرة عامة للدين والدولة في العصر العثماني، حيث تحدث عن المذهب الحنفي باعتباره المذهب الفقهي المعتمد للدولة، وكذلك التصوف باعتباره الجناح الروحي للدين في الدولة العثمانية، وهو ما قاده للحديث عن مؤلفات لطفي باشا في علم الكلام وآرائه الكلامية، حيث لم يكن الرجل من رجال الدولة والسياسة فقط، بل كان مفكرًا من طراز رفيع، حيث كتب رسالة بعنوان «رسالة في بيان أصل الإيمان وجوهره وصفاته» وفيها ناقش أوجه الإيمان وقضايا كلامية مثل: رؤية الله في الآخرة وصفات الله والاعتقاد في الملائكة وغيرها من الموضوعات التي تشير إلى عمق تناوله لقضايا علم الكلام.

انتقل بنا الكاتب إلى الحديث عن الفرق الضالة عند لطفي باشا وآثار اعتقاده السني على تصنيف الفرق السنية والضالة، وبعدها تحدث بصورة عامة حول نبذة عن علم المقالات وتعريفه وتاريخه من حيث النشأة والتطور، وتحدث كذلك عن عدد من المصطلحات المهمة مثل: (الفرقة - الجماعة - السواد الأعظم - فئة الإسلام- الفرقة الناجية).

وتحدث بعد ذلك عن أبرز كتب علم المقالات بداية من عصر صدر الإسلام وحتى كتاب الملل والنحل للشهرستاني (توفي 548هـ / 1153م)، ويمكن اعتبار هذا الجزء مقدمة يعبر به

الكاتب إلى الحديث عن رسالة لطفي باشا في الفرق الضالة، وهي رسالة ترجمها المؤلف من اللغة العثمانية إلى اللغة العربية وأدرجها في ملاحق الكتاب.

استعرض المؤلف فكرة «التجديد في الدين» بصورة عامة ولدى لطفي باشا خاصة من خلال كتابه «تواريخ آل عثمان» حيث كان يرى أن «مجدد القرن السادس الهجري فهو السلطان غازان خان بن أرغون خان بن هولاكو خان من نسل جنكيز خان، والذي بإسلامه فرح المسلمون شرقًا وغربًا بمحوه للبدع، والقرن الذي يليه مجدده هو عثمان غازي ملك الأتراك، ومجدد القرن التاسع هو السلطان سليم الأول».

وقد أطال لطفي باشا في سيرته، فكانت تربطه علاقة قوية مع السلطان سليم، فقال بأن سليم أحيا سنة رسول رب العالمين، فالعالم آنذاك كان مليئا بالفساد والفتنة، وهو الذي استطاع ان يوقف المدّ الشيعي الذي كان يقوم به الشاه إسماعيل، وبظهوره قويت شوكة أهل السنة.

ويعقب المؤلف قائلًا: «والملاحظ هنا على ذكر لطفي باشا للمجددين أنه ركّز بشكل أساسي على ولاة الأمر والسلاطين، وهذا لأن لطفي باشا كان شخصية قيادية عسكرية بالأساس، لهذا وقع اهتمامه على هذا الجانب، الشيء الثاني الملاحظ هنا أن لطفي باشا ركّز بشكل أساسي على العثمانيين في القرون القريبة منه، وهذا لحبه المتناهي للعثمانيين».

ويلخص المؤلف نظرته لقضية التجديد في فقرة عميقة الطرح متميزة الصياغة فيقول: «وفكرة التجديد -في رأينا- لا تقتصر على العلوم الشرعية فقط، بل ينبغي أن تمتد إلى كل العلوم، وهذا يرجع بالأساس إلى تعريفنا لكلمة «الدين» فمعنى الدين هنا لا يقتصر بالأساس على العلوم الشرعية فقط، فإننا إذا قلنا بأن الإسلام دين ودنيا، ولا فصل

بين علوم دين وعلوم دنيا، فسنعترف إذن بأن التجديد في الدين كما يكون في الحديث والفقه والتصوف، يكون أيضًا في الفيزياء والكيمياء والأحياء والرياضيات وغيرها، كما كان الأمر في ولاة الأمور، فقد أدخل العلماء أمر ولاة الأمور والسياسة الصالحة في مسألة التجديد، من هذا الباب، ذلك لأن نفعهم وأثرهم يطال عامّة المجتمع، فالأمر نفسه ينطبق على العلوم الحديثة.» وهو طرح متميز لفكرة التجديد ومتوافق مع النظرة الشاملة للدين الذي لا يقتصر على علوم الشرع دون غيرها من العلوم.

في الفصل الثالث تناول المؤلف الفكر السياسي لدى لطفي باشا، حيث ناقش فيه قضايا الإمامة والخلافة في فكر لطفي باشا، وفيه ناقش تعريف الإمامة والخلافة، ووجوب الإمامة، ومعاني عدد من المصطلحات مثل: (الخلافة والإمامة والسلطنة والإمارة)، كما ناقض الشروط الواجب توفّرها في الخليفة، وبالأخص الشرط الخاص بقرشية الخليفة وتاريخية المسألة.

وهو المدخل الذي جعله منطلقًا للتعريف برسالة «خلاص الأمة في معرفة الأئمة» التي كتبها لطفي باشا حول قضايا الخلافة والإمامة.

تحدث المؤلف بعد ذلك عن منصب الصدر الأعظم الذي يشبه الآن منصب رئيس الوزراء، وألقى نظرة تاريخه حوله، لتكون مقدمة لحديثه حول رسالة آصف نامة، وهي الرسالة التي كتبها لطفي باشا متحدثًا فيها عن أخلاق الوزير الأعظم، وواجباته العسكرية ،والمالية، والسياسية.

وقبل أن يكتب خلاصة البحث أرفق بالكتاب ملحقين مهمين هما نص رسالة في الفرق الضالة، ورسالة آصف نامة، وكلاهما من تأليف لطفي باشا وترجمهما المؤلف من العثمانية إلى العربية.

تعتبر المنهجية التي قدم المؤلف الكتاب من خلالها مثيرة للاهتمام، حيث لم يكتف بالطريقة المعتادة في عرض أعمال الترجمة، بل غاص بالقارئ في مزاوجة متميزة بين علم التاريخ وعلم الكلام، حيث يحقق القارئ متعة في الاطلاع على شخصية لطفي باشا وأعماله التي ترجمت من العثمانية إلى العربية.

المنهجية والقيمة العلمية

تعتبر المنهجية التي قدم المؤلف الكتاب من خلالها مثيرة للاهتمام، حيث لم يكتف بالطريقة المعتادة في عرض أعمال الترجمة، حيث اعتاد المترجمون في تقديم دراسة بين يدي الأعمال يمكن اعتبارها من المقدمات، بينما غاص الدكتور رامي البنا بالقارئ في مزاوجة متميزة بين علم التاريخ وعلم الكلام، حيث يحقق القارئ المتخصص متعة في الاطلاع على شخصية لطفي باشا وأعماله التي ترجمت من العثمانية إلى العربية، وكذلك يستفيد القارئ غير المتخصص من المقدمات الشيقة التي تعرض القضايا الكلامية عرضًا موجزًا لا يشترط للاستفادة منه قدرًا كبيرًا من التخصص أو المعرفة السابقة بتلك الموضوعات.

أعتقد أن هذا الكتاب يحمل في طياته قيمة علمية كبيرة تجعله مستحقًا للقراءة للاستفادة من المحتوى والمنهجية على حد السواء.

نظرة ناقدة

نظرًا لأنه لا يوجد عمل بشري كامل، فغالبًا ما تكون القراءة الثانية أو الثالثة للكتاب هي قراءة ناقدة، ولقد قرأت الكتاب عدة مرات، أولها وهو في طور الإعداد حيث شرفت بمراجعته، ومرتين عقب صدوره وذلك من أجل إعداد هذه القراءة، ولعل أبرز مأخذ هو المسلك الذي سلكه المؤلف في التقديم العميق لكل فكرة يود عرضها، وهو ما يجعل القارئ يصاب بالحيرة والتشوش أحيانًا أثناء الانتقال من الحديث عن لطفي باشا وأعماله وأفكاره إلى الحديث عن قضية أخرى بصورة عامة استعدادًا لعرض تلك الفكرة لدى لطفي باشا.

كما أن المادة العلمية الدسمة والقيمة التي قدمها المؤلف كانت تستحق بعض التوسع في العرض، حتى تتحقق الاستفادة الكاملة للقارئ لا سيما غير المتخصص في علم الكلام.

استثمار المادة

لا يمكن النظر إلى الأعمال العلمية المتميزة باعتبارها نهاية مطاف البحث العلمي، بل ينبغي التعامل معها باعتبارها منطلقًا لآفاق أرحب، ومن المميز في الكتاب الذي بين أيدينا أنه جمع بين الترجمة والبحث التاريخي وعلم الكلام، وهي وجبة علمية دسمة ينبغي استثمارها والاستفادة منها على الوجه الأمثل.

يمكن استثمار المادة العلمية بالكتاب باعتبارها مدخلًا للتعرف على الدولة العثمانية في أوج قوتها من الداخل، والتعرف عليها من خلال رجالاتها حيث تركز غالب البحوث التاريخية المشهورة على شخصية السلطان دون غيره من رجال الدولة.

كذلك يقترح أن تتم دراسة الطريقة التي انتهجها المؤلف في جمعه بين البحث التاريخي والكلامي والترجمة، والاستفادة منها لتكون مقدمة للمزيد من البحوث المتميزة التي تحذو حذو هذا العمل الأكاديمي المتميز.

> يمكن استثمار المادة العلمية بالكتاب باعتبارها مدخلًا للتعرف على الدولة العثمانية في أوج قوتها من الداخل، والتعرف عليها من خلال رجالاتها حيث تركز غالب البحوث التاريخية المشهورة على شخصية السلطان دون غيره من رجال الدولة.

طائفيَّات النِّظام في سورية بين الأمس واليوم

طائفيَّات النِّظـــــام في سورية بين الأمس واليوم

تفوق فريق واحد على وجه الخصوص على الآخرين في كونه صادقًا مع جذوره وهويته، هذا الفريق هو أتلتيك بيلباو المنتمي لإقليم الباسك، فما هي قصة هذا الفريق؟

فاطمة عبود

ناقدة سورية وأستاذة اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة سلجوق في تركيا

كنت قد قرأت منذ فترة رواية كورية مترجمة تحمل عنوان «أفعال بشرية» للكاتبة «هان كانغ»، تحكي عن ثورةٍ طلابية شعبية اندلعت في كوريا الجنوبية عام 1980م ضدَّ الدكتاتور «تشون دو هوان».

قامت الثورة احتجاجًا على قانون الطوارئ الذي فرضته الحكومة الكورية آنذاك على شعبها، وتمَّ قمع هذه الثورة عسكريًا بطريقة وحشية، مجازر جماعية، جثث مشوَّهة، سجون وتعذيب، تخويف وترويع، والكثير ممَّا تفيض به صفحات الرواية، ازداد يقيني بأن الطغاة يتشابهون في طغيانهم وجبروتهم في كل زمان يعيشون فيه، وفي كلِّ مكان يوجدون به، وبأنَّهم لا يتورَّعون من أجل بقائهم على كرسي الخلود والأبدية عن الضرب بيد من حديد ضد البشر والحجر والشجر، متعامين عن الإنسانية المهدورة المعنى والمسحوقة الإرادة.

ولو عكسنا مرآة الزمن على سورية لوجدنا ما يجري من أحداثٍ في سورية اليوم يرتبط بأحداثٍ جرت في الماضي غير البعيد، إذ إنَّ الحركات الثورية لا تنشأ بين يوم وليلة أو بدون أيِّ مبررات، ويعود نشوؤها إلى بداية شعور الإنسان بالاستبداد والقهر وتوقه إلى الحرية.

فالثورة ليست رغبةً مجردة إطلاقاً، بل هي حاجة ضرورية ومن أهم حقوق الإنسان الذي ينبغي له أن يعيش في جوٍّ من الحريات السياسية وغير السياسية، كما ينبغي له أن يمارس فعله السياسي ضمن فضاء عام من الديمقراطية، وهذا ما أعطى الثورات شرعيتها، وذلك حين تحمل الثورة معنى البدايات الجديدة، ومعنى التغيير الجذري لكل ما يمكن أن يصبَّ في صالح المواطنين ويكون فيه خيرهم.

سورية: دولة تأسست على الطائفية

> لو عكسنا مرآة الزمن على سورية لوجدنا ما يجري من أحداثٍ في سورية اليوم يرتبط بأحداثٍ جرت في الماضي غير البعيد، إذ إنَّ الحركات الثورية لا تنشأ بين يوم وليلة أو بدون أيِّ مبررات، ويعود نشوؤها إلى بداية شعور الإنسان بالاستبداد والقهر وتوقه إلى الحرية.

لقد لعبت الولاءات الطائفية دوراً كبيراً في الصراع السياسي في سورية، وازدادت حدَّة منذ وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة بانقلاب عسكريٍّ عام 1963م، فقد كانت بعض الطوائف تتمتَّع باستقلالها الذاتي أثناء الانتداب الفرنسي، مثل الدروز في جبل الدروز (حوران- العرب) من عام 1921م حتَّى عام 1936م، والعلويين في جبل العلويين في اللاذقية من عام 1920م حتَّى عام 1936م.

وعندما أعلنت فرنسا انتدابها على الدولة السورية تودَّد عدد من زعماء الطائفة العلويَّة للفرنسيين، لإعلان جبل اللاذقية دولة مستقلَّةً، كما وجدت فرنسا فيهم داعمًا لوجودها، واستمرارًا لبقائها في المنطقة، إذ لم يحمل علويو الجبل مشاعر ودٍّ لسكَّان سهل اللاذقية من سنيِّين وغيرهم، كما كان سكَّان السهل لا يوفِّرون فرصةً لاستغلال علويي الجبل إلا واستفادوا منها.

وقد كانت لسليمان جد حافظ الأسد اليد الطُّولى في التأسيس لهذه الدولة من خلال تمتين علاقته بالضُّباط الفرنسيين،

وبثّ الروح الطائفية بين سكّان القرية التي كان يعيش فيها، مستغلًّا مشاعرهم الفطرية وعلاقاتهم القليلة وشبه النادرة بالعالم خارج الجبل، وقد تمَّ دعمه من قبل مجموعةٍ من مثقفي الطَّائفة ومن أبرزهم الشاعر «بدوي الجبل» محمد سليمان الأحمد الذي كان أحد الموقِّعين على وثيقة العلويين التي تمَّ إرسالها إلى الخارجية الفرنسية والتي يرفض فيها كبار العلويين استقلال سورية واندماجهم مع الدولة السورية، ويطالبون بإقامة دولة مستقلة لهم في الجبل، مثلما كان الحال عليه أثناء الانتداب الفرنسي، فقد كانوا يشعرون بعدم انتمائهم للدولة السورية، بل كانوا يؤكِّدون الاختلافات الشاسعة بين طائفتي السُّنة والعلوية في الدِّين والمعتقد والتَّربية والعادات الاجتماعيَّة على الرغم من تعايشهم السلمي مع بعضهم البعض لمدة طويلة من الزمن.

وقد ساعدت العوامل الجغرافية على تعزيز قوى الأقليات الطائفية التي كانت في معظمها ترتكز في مناطق ريفية، ذلك لأنَّ حزب البعث العربي الاشتراكي الذي أصبح حزبًا قائدًا كان من أبرز شعاراته الاشتراكية التي تنصف الفقراء وتعلن مبادئ المساواة، ولذلك فإنَّه لاقى إقبالًا كبيرًا من تلك الأقليات الطائفية التي لعبت دورًا سياسيًا بعد وصول حزب البعث للسلطة من خلال المناصب التي كان يستحوذ عليها مجموعةٌ من الضبَّاط المنتمين للأقليات الطائفية مثل: محمد عمران، وصلاح جديد، وحافظ الأسد، من الطائفة العلوية، وعبد الكريم الجندي، وأحمد المير، من الطائفة الإسماعيلية، وسليم حاطوم، وحمد عبيد، من الطائفة الدرزية.

فالمسألة الطائفية التي أنهكت سورية هي مسألةٌ ليست جديدةً على بشار الأسد الذي سعى إلى إثارة النعرات الطائفيَّة منذ بداية الثورة، وحاول جعل الطائفية ورقة رابحة بيده لتكون له حجَّته الدائمة، وبالتالي كان من مصلحته أن تتحوَّل الثورة إلى ثورةٍ طائفيةٍ، إذ يحقُّ له حينذاك قمعها، فتكون طائفية مقابل طائفية، ودائمًا هناك وراء الغايات المباشرة غايات أخرى تخدم مصلحة بشار وأصدقائه الإيرانيين والروس، وبهذا المعنى للطائفية لم يكن الانشقاق بين السُّنة والعلوية ابن لحظته.

مجزرة حماة:
إجهاض الثورة الأولى

هذا التشابه بيت الماضي والحاضر يعود بنا إلى فترة الثمانينيات من القرن العشرين، حيث اقترف النِّظام السوري ما يمكن أن نسمِّيه إبادة منظمة بحقِّ الشعب السوريِّ، وقد تمَّ تصدير الثورة باسم الإخوان المسلمين، ممَّا أدَّى إلى اتساع الفجوة بين الطوائف من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد سعى النظام إلى إعطاء الثورة طابعًا طائفيًا متطرِّفا ليتسنَّى له قمعها بالقوة العسكرية، أي أنَّه حاول إظهار سلطته -والتي تقوم في أساسها على الطائفية- بمظهر الحامي للوحدة الوطنية التي تنصهر فيها الطوائف والأقليات الموجودة داخل سورية جميعها.

وتمَّ بعد القضاء على التمرُّد والعصيان المدني -على حدِّ تعبير النظام الأسدي- اتِّباع سياسة التهميش، طالت هذه السياسة مناطق سورية عديدة أهمُّها مدينة حماة وجسر الشغور وغيرها من المدن ممَّن انطبعت في ذاكرتهم قصص عن القتل والتَّعذيب والخطف والاغتصاب، تلك القصص التي

ترسَّخت في الوعي الشعبيِّ حتَّى وصلت إلى مرحلة الخرافة، وذلك ليس من باب المبالغة، فما حدث أفقد العقل البشريَّ صوابه فأصبحت القصص تلك أشبه ما يكون بهذيان من فَقَد عقله.

استعان حافظ الأسد آنذاك بأخيه أو بجناحه العسكري رفعت الأسد قائد جيش سرايا الدفاع الذي أسَّسه الأخير لتُسنَد إليه المهام الجسام لحماية النظام وكلِّ ما يهدِّد وجوده، وتمَّ بواسطته قمع تلك الثورة.

وبالفعل استطاع رفعت كما هو متوقَّع أن ينهي الثورة، وقد نفَّذ ذلك بوحشية تفوق التصوُّر لإخماد الثورة بأرضها، وتصفية كلِّ من تحدِّثه نفسه بالمطالبة بحقوقه، فقد قصف حماة بمدفعية «غراد» حتى دكَّها دكًّا، عائلات كاملة قُتلت، وامتلأت السجون بالمشاركين علنًا بالثورة، وبمن خدمهم من أصحاب الخطوط الناعمة «المخبرين»، حتى أُطلق عليه اسم «جزَّار حماة».

وعلى النهج نفسه سار بشار الأسد إذ مكَّن قوة ماهر الأسد العسكرية ليضرب بها الثورة السورية عن طريق الفرقة الرابعة التي هي ذاتها جيش سرايا الدفاع أو النسخة المحدَّثة عنه، لتقوم بمجازر بشعة خاصة تلك التي وقعت في حمص «حي بابا عمرو»، والكلام على تدمير هذا الحي وغيره لا يزال رطبًا في الذاكرة، أي أنَّ السياسة بين الأخوين «بشار وماهر» تتشابه إلى حدٍّ بعيد مع سياسة «حافظ ورفعت»، حيث يشكل كلٌّ من رفعت في الماضي وماهر الآن الجانب العسكري الذي ينفِّذ القرارات السياسية الاستبدادية بدون رحمة أو تفكير.

وقد يكون الاختلاف هو أنَّ ثورة 2011م كانت أكثر اتساعًا ولذلك استعان بشار إلى جانب جيش أخيه بقواتٍ عسكريةٍ خارجيةٍ عملت على توسيع الشروخ الطائفية وإثارة الفتنة بينها، فقد كانت هذه الثورة تهديدًا واضحًا ومباشرًا لوجود الطائفة العلوية في السلطة والتي يمثِّلها بشار الأسد.

سورية المستقبل:
البحث عن دولة وطنية

ومهما تكلَّمنا على تصوُّر عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ لسورية قد يكون بالإمكان أن يلوح في الأفق، فإنَّه يبدو أنَّنا أصبحنا ندرك خطورة الحقيقة التي لا تنفكُّ تؤكِّد نفسها يومًا بعد يوم، وهي أنَّ **الطائفية والولاءات والانتماءات أصبحت واقعًا لا يمكن أن ينكره السوريون وهم يسعون إلى تأسيس دولة سورية المستقبل؛ ذلك لأنَّ مشروع الدولة الوطنية المستقلَّة عن الاستعمار الأوروبيِّ لم يتكلَّل بالنجاح الكامل في أغلب البلدان العربية التي قامت في أساسها على نظمٍ شموليةٍ استبداديةٍ صهرت كلَّ الهويات المختلفة والمتباينة في بوتقة الدولة الوطنية**، ممَّا أدَّى إلى عودة هذه الهويات، فظهرت في فترة تزعزع سلطة هذه النظم الشمولية.

وأخيرًا يمكننا القول: إنَّ الطائفية نظامُ تفكيكيُ سيطر على سورية لأكثر من خمسين عامًا، ويقوم هذا النظام على تجزئة الشعب وتفريقه على مبدأ فرِّق تَسُد ليسهل القضاء على ثورته، وتتحوَّل الحرب الأهلية الطائفية بعد ذلك إلى حرب بين أكثر من جهة نتيجة التدخلات الدولية العربية والأجنبية التي لم تفتأ تشعِّب أزمة سورية والسوريين بدعمها العسكري والمالي، ليمتنع أيُّ حلٍّ سياسي عن التحقق منذ أوَّل رصاصة أطلقت في سماء سورية.

الدولتان: مقارنة بين السلطة والمجتمع في الغرب وبلاد الإسلام[1]

الدولة القومية السائدة في عالم اليوم مختلفة ومفارقة للدولة في العالم الإسلامي في جذورها الفكرية الثقافية وتحدياتها الواقعية، كما أن تصور عالميتها وإمكانية تطبيقها خارج نطاق الغرب أصبح يواجه مأزقا أثبته الواقع

عبد الرحمن أحمد

باحث في العلوم السياسية
حاصل على بكالوريوس
الهندسة المدنية

الدولة القومية السائدة في عالم اليوم هي أحد مخرجات التحديث السياسي في الغرب، حيث ظهرت كنتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الفكرية والواقعية عن عمل وفعل سياسي، أي عن طريق أطروحات عقلانية وفكرية مختلفة واستراتيجيات متعددة وضعت، فضلا عن ممارسات وتحديات واجهت من كان يملأ الحيز السياسي الغربي في القرون الوسطى، حيث أصبحت مخرجا لما يمر به من أزمات.

وهي مختلفة ومفارقة للدولة في العالم الإسلامي في جذورها الفكرية الثقافية وتحدياتها الواقعية، وتصور عالميتها وإمكانية تطبيقها خارج نطاق الغرب أصبح يواجه مأزقا أثبته الواقع وخرج نتيجة الاستيراد والتصدير خاصة في العالم العربي والإسلامي ما نشاهده من نماذج مشوهة.

يعتبر علم الاجتماع التاريخي أحد العلوم التي تمكننا من هذه الحقيقة عبر المقارنة بين النموذج الغربي والإسلامي، وتفحص عمليات التكوّن للدولة الحديثة باعتبارها خصوصية تنتمي لرحم التاريخ الغربي والدولة في العالم الإسلامي، كما يساعد في إدراك ما وراء التكون والنمو من ماهيات عقلية واستراتيجيات ومجازفات وممارسات واقعية.

1- هو كتاب للباحث الفرنسي برتران بادي متخصص في العلاقات الدولية وأستاذ في معهد الدراسات السياسية بباريس وصدر له عدة كتب منها: «الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي».

الإســـلام والغرب: ثقافتان متضادتان

أول ما يجب إدراكه هو الجانب الثقافي الذي شكل الحيز السياسي وهو ما يمكننا من إدراك جانب من الماهية العقلانية والفكرية والإستراتيجية الواقعية وراء تكون كلا النموذجين للدولة.

في الغرب برز حيز مستقل للنشاط السياسي تميز به تاريخهم عن أي تاريخ آخر، وكانت المسيحية من عوامل تشكله منفردا عن الحيز الديني، فلقد نمت الأخيرة لمدة ثلاثة قرون خارج الإمبراطورية الرومانية ثم اندمجت فيها، ومع التفكك والضعف السياسي للإمبراطورية شعرت المسيحية بالخطر وذلك لخوفها من الهيمنة وطموحات الحكام الساعين في السيطرة عليها وهو ما دفعها لتشكيل مجال مستقل بالسلطة، وأخذ رجال الدين يرفعون من شأن دورهم فاكتسبت تدريجيا المسيحية صفتين وهما التخصص الوظيفي والبناء الهيكلي، حيث الوظيفة المقدسة وتنظيم حول سلطة مخولة من الله.

ولقد لعبت هذه الإستراتيجية دورا أساسيا في بناء النشاطين السياسي والديني في حيزين منفصلين، فقد توجه منطق رجال الدين والحكام نحو تحديد ذاتية كل منهما بالنسبة للآخر، وإلى استقلالية وظيفة كل طرف.

هذه الثنائية بين السياسي والديني أخرجت تساؤلات عديدة منها التساؤل حول التحكيم في حالة النزاع بينهم وإلى أي طرف تنتمي القضايا المتنازع عليها كقضايا التعليم والزواج

والتربيـة، فهنـاك مـن رأى مثـلا أن التربيـة تخـرج عـن المجـال الدنيـوي وبالتالـي هـي مـن وظيفـة الكنيسـة المعنيـة بالحيـز الروحـي، وعليـه فمـن وظيفـة الكنيسـة حمايـة الفـرد في المجـال الخـاص مـن المنطـق والحيـز الجماعـي، وهنا خرجـت ثنائية أخـرى ميـزت الثقافـة الغربيـة، وكانـت أحـد سـمات التحديـث ثنائيـة الحيـز الخـاص والحيـز العـام.

ولقـد هيمـن توتـر بيـن الحيـز الخـاص والحيـز العـام وأصبـح أسـلوب للتاريـخ السياسـي الغربـي والـذي سـاهم مـع ثنائيـة السياسـي والدينـي في تشـكيل مقـولات التحديـث السياسـي الهامـة، فالدولـة مـن منطـق عملهـا جماعيـة تنشـد الكلـي في حيـن أنهـا في نفـس الوقـت تعنـى بالفـرد المواطـن، كمـا دفـع التشـتت خلـف الفرديـة فقهـاء الكنيسـة والقانـون لفكـرة الشـخص الممثـل والشـخص العـام والتـي بشـرت بفكرتـي المؤسسـية والتمثيـل فيمـا بعـد وهـي بذلـك جـاءت مـن إسـتراتيجية سياسـية لمواجهـة التشـتت وليسـت مـن الثقافـة الجماعيـة.

وسـاهمت عـدة أفـكار أخـرى في تثبيـت هـذه العلاقـة المتوتـرة بيـن الخـاص والعـام، منهـا فكـرة تصويـر المجتمـع الإنسـاني عنـد أرسـطو بأنـه طبيعـي، بمعنـى أن الله خططـه كوحـدة كاملـة تسـمو على أجزائهـا، يسـتمد هويتـه مـن تحقيـق الصالـح العـام، وبذلـك اكتسـبت الفكـرة الكلية الجماعيـة العامـة طابعـا لاهوتيـا حاميـا للنظـام وممهـدا للفكـرة الحديثـة الخاصـة بالدولـة.

والفكـرة الطبيعيـة للمجتمـع الإنسـاني أيضـا لاقـت رفضـا مـن أنصـار الفرديـة باعتبارهـا ضـد القـدرة الإلهيـة المطلقـة، وبالتالـي يعـود منطـق المدينـة عندهـم إلـي تجمـع كيانـات مفـردة وكل وجـود ليـس إلا حادثـا يمكـن تأملـه وتبريـر وجـوده

وهو ما مهد لفكرة التفسير التجريبي الامبريقي وللعلمانية والقانون الطبيعي والعقد الاجتماعي أيضا، إذ فرق بين إرادة الله وإرادة البشر والمجتمع ما هو إلا إرادات فردية متعددة.

على النقيض من هذه الأسس، جاء النظام السياسي الإسلامي لا يفرق بين المعرفة والعقيدة، وجاء فيه الحيز السياسي وفق الالتزام بإنشاء دولة مرتبطة بالعقيدة، وعندما أنشأت النخبة السياسية دولة مبتكرة واجهت تحديات داخلية وخارجية وتسببت في توتر بين الديني والسياسي، لكنها لم تؤد إلى الانقسام بين الحيز الديني والسياسي كما في النموذج الغربي. وفي العلاقة بين الخاص والعام كان الواقع الإسلامي ذا طبيعة جماعية من قبائل وتشكيلات اجتماعية وهو ما صعب حدوث «فردنة» للعلاقات الاجتماعية مماثلة لما اتسم به تطور العالم الغربي، وهو ما دعا إليه الفكر الإسلامي أيضا يبحث عن الجماعية استنادا إلى القرآن، وعندما بحث الفلاسفة والمنظرون المسلمون في الأفكار المنتشرة في العالم اختاروا بين الأفكار التي تخدم هذا التصور الإسلامي.

وفي النظرية السياسية الإسلامية التي لا تفصل بين الديني والسياسي كان على جموع أعضاء المدينة التزامهم بمعرفة القانون الإلهي وتجاوز الجهل، وهو الأمر الذي يعكس تضامن الأمة وكذلك تعبئة واعية واجتماعية، كما أن عدم الفصل ومع وجود الطبيعة البشرية الناقصة يخلق توترا دائما بين من يسعى للمثل وبين من يرتبط بحكم الضرورة في مواجهة أخطار فناء المدينة.

وكانت نقاشات المسلمين عن العقل تدور حول نفعيته ومعاونته في معرفة الوحي لا حول فرضية جعل العقل وسيلة مستقلة للوصول إلى إدراك الواقع كما في الفكر الغربي، وهو ما ساهم بدوره في صياغة الفكر الإسلامي وتحديد بنيان الحيز السياسي.

كيف هيمن التحديث الغربي على العقل الإسلامي؟

ابتكر الغربيون تحديثا سياسيا أقام نموذجا في القرن التاسع عشر ينبع من تلك الثقافة مستندا إلي سمات ثلاث وهي: علاقات سيطرة حيث مركز حكومي ثابت متجاوز تفسخ علاقات السلطة، وأسبقية زمنية جعلت منه النموذج الوحيد الذي يتم تقليده أو رفضه، وتنوع مع وحدة في الثقافة كالنموذج الإنجليزي والأوروبي الشرقي والغربي وهو ما زاد من قوته في الخارج.

في إنجلترا أدى ضعف البيروقراطية إلى تطبيق نظام سياسي حديث منذ وقت مبكر يحد من الاستبدادية الملكية، كما عجل من طرح مسألة التمثيل والشرعية وحرص الملك على بناء قانون عام في كل البلاد من أجل إحلالها محل محاكم أصحاب الإقطاعيات، فساعد في تفكيك النظام الإقطاعي ومن ثم بناء مجتمع مدني بدوره دفع إلى إقامة برلمان يمثل الطبقة الأرستقراطية المتكونة، وعززت الثورة الإنجليزية من هذا البنيان السياسي، وتكونت نماذج أوروبية أخرى مختلفة خاصة في العلاقة بين الحيز الديني والسياسي كما في روسيا وفرنسا لكنها اتحدت في ثقافة الفصل والثنائية.

وقد أدى التحدي الذي واجهته الدولة العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر حينما هزمت وواجهت تهديدا في البر والبحر إلى الاستيراد من هذا النموذج الذي فرض نفسه، وكان الهدف الحصول على الوسائل التي حققت هيمنة الغرب خاصة العسكرية والتقنية لحماية قوة الإسلام، وهذه هي الاقتباسات الأولي والتي جاءت إلي مصر عن طريق محمد على أيضا.

ثم جاءت مدرسة الإصلاحيين الأولى رفاعة الطهطاوي، وخير الدين التونسي، محاولة التوليف بين مواد غربية وبين العقيدة الإسلامية، وعلى أثرها ظهرت مدرسة الإحيائيين تنقد هذا النقل والتقليد من الغرب باعتباره غير مقبول وغير فعال أيضا، وبعدها ظهرت المدرسة الإسلامية لكن التحديث الغربي كان قد هيمن حيث استمرت الدولة في الاستيراد الذي لم يتوقف في ظل ما تواجهه من أخطار دائمة.

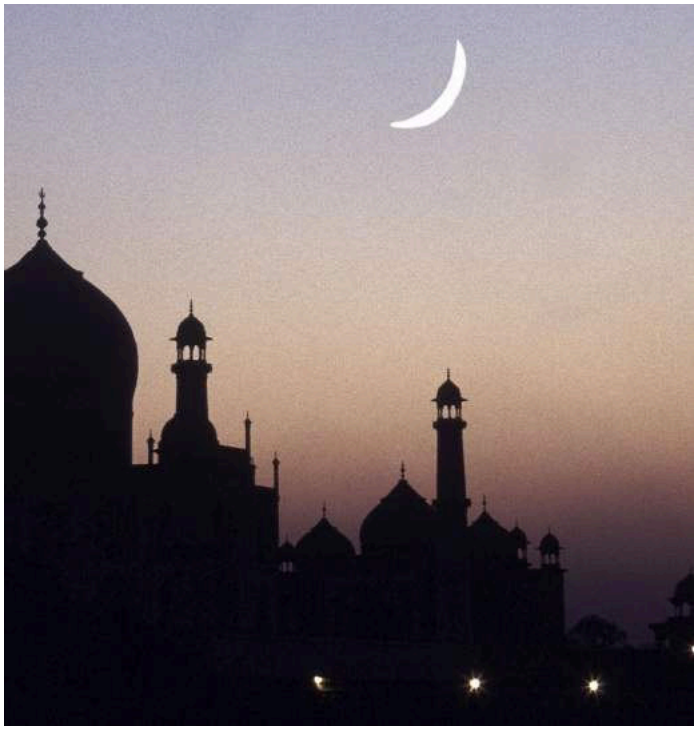

التحديث الغربي: استراتيجية بناء الدولة

هناك فرضيتان في تفسير بناء الدولة الغربية الأولى تتحدث عن أن الاقتصاد ممثلا في توسع الرأسمالية التجارية وراء ابتكار الدولة، والثانية تربطها بوجود نخبة وطنية استطاعت بإرادتها إقامة البناء، وكلاهما يعاني من قصر نظر تاريخي، ويساهم دحضهما في هدم الرؤى التي تتحدث عن إمكانية تنفيذ نفس النموذج خارج الغرب بنفس الطريقة إما عن طريق النظرية التنموية أو بوجود نخبة وطنية.

إن فهم جوهر التحديث السياسي الكائن وراء ابتكار الدولة يستند إلى فهم العملية التي دفعت عناصر اجتماعية فاعلة إلى تسليم الغير ما تمتلكه من امتيازات سياسية، وعلى هذا يعود الابتكار إلى فصل النظام الاجتماعي عن السياسي وإسناد السيطرة على النظام والحيز السياسي إلي جهاز متخصص قام بامتلاك هذه الامتيازات، وهنا تخرج أسئلة عن مقابل هذا الإسناد والتفويض للدولة ومنطقه وهل تم بشكل جماعي أم فردي.

تعود الجذور العميقة لابتكار الدولة إلى أن القرون الوسطى جاءت بعد غزوات وعدم استقرار سكاني ساهمت في خلق مجموعات سياسية خاضعة لنفس السيادة، سيادة الأسر الملكية، فعملت الأخيرة على تأمين أمنهم الذاتي وأمن رعاياهم، ثم ظهرت الحاجة لتنظيم للخروج من فترة عدم الاستقرار، وهذا على العكس مما مرت به الدولة العثمانية في نهايتها، والتي كانت في حاجة إلى استراتيجيات للحد من التجديد السياسي وخنقه، والتي تتوافق مع السلبية التي تولدها إدارة ميراث إمبراطوري.

لا شك في المنابع الإقطاعية لنظام الدولة والتي ساعدت الملكية أيضا في استخدام وسائلها للقفز نحو نظام سياسي جديد ومهد للقضاء عليها ولاحتكار الحيز السياسي،

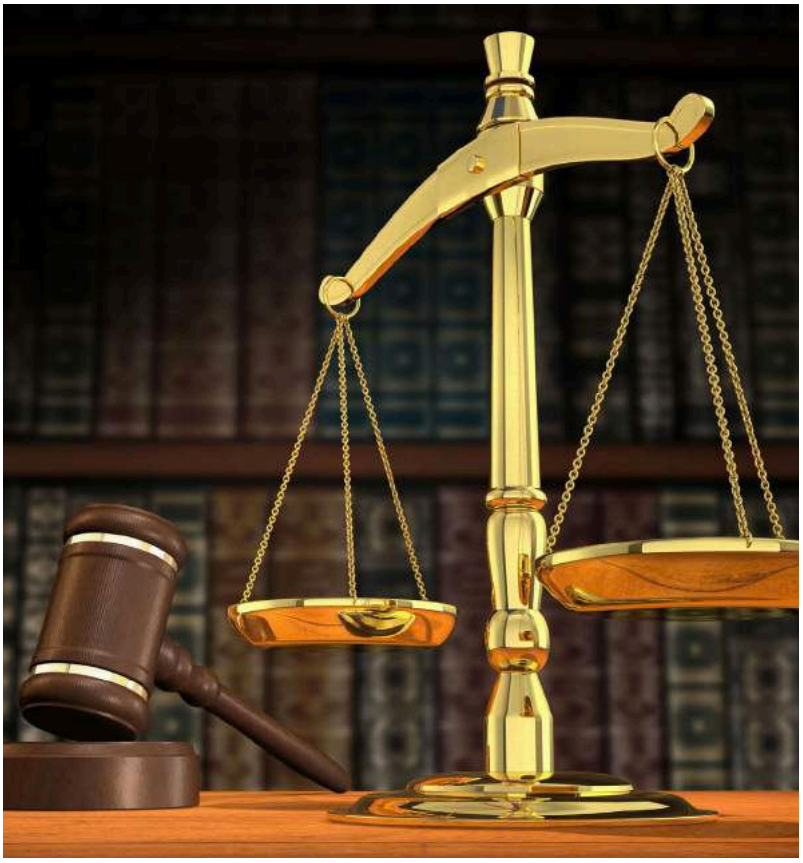

وقد مهد الاحتكام إلى الملك كسلطة قضائية استئنافية لاحتكاره التدريجي سلطة القضاء، وعلى هذا المنوال في سماتها الأخرى مع فقدان الصيغة التقليدية للعلاقات الاجتماعية فاعليتها كان ابتكار الدولة ونموها في توافق مع العناصر الاجتماعية الفاعلة التي رأت في النظام المجزأ بمثابة تهديد أو فرصة ضائعة.

وفكرة الأمن وهي علامة مميزة أخرى للدولة تلاءمت مع مطلب واقعي يفهم منها كيف قبل الأفراد التنازل عن السيادة لصالح الدولة، إذ تعود إلي حرص السادة الإقطاعيين والقضاة على احتواء الهجرة الريفية وتفادي حدوث تمرد من الفلاحين، وكان الملك من خلال الامتيازات يقوم بحماية أمن البرجوازيين في المدن، وتم ذلك عن طريق نزع سلاح السادة الإقطاعيين وهو ما مهد إلى مصادرة العنف لصالح الدولة.

ولا يقتصر ابتداع الدولة على هذه المرحلة الأولية، إذ تستند أيضا إلى عملية نمو بطيئة خاصة بقيام المؤسسات وبالحصول على الاستقلالية وبمنحها سماتها الخاصة وتزويدها بالموارد الفاعلة، وكلها تتعاطى مع المعطيات الثقافية التي تم ذكرها. وكانت الدولة مع كل منازعة تعزز من سلطتها وتقوى من مؤسساتها واستحواذها على المجال السياسي، وعلى العكس في العالم الإسلامي مع كل منازعة تتعرض للخطر أمام رفض التبعية لها.

التحديث الإسلامي: رغبة أم اضطرار؟

كان التحديث الإسلامي في القرن التاسع عشر أقرب إلى التكيف منه إلى التجديد، رغبة من السلطان في الدولة العثمانية والشاه في بلاد فارس في تنشيط قوتهما السياسية في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية ولم يتلاقى مع أي إستراتيجية أخرى.

وعلى عكس الغرب الذي كان مصادرة الحيز السياسي لصالح الدولة يتم بالتوافق كان يتم في بلاد الإسلام بالصدام، وما زال حتى الآن تضطر الدولة إلي تعويض الفشل بمصادرة الحيز السياسي والاستئثار بالوظائف، وبسهولة يمكن إسناد فشل التحديث فيها إلى المحاكاة، حيث إن فكرة مصادرة الحيز السياسي ينتمي إلى الثقافة والواقع الغربي.

وقد لاقت عملية التحديث هذه معارضة من النخب المحلية، ولم تساهم الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها الدولة في تقوية سلطتها كما كان يحدث في الغرب، بل في تقوية مركز اجتماعي آخر خارج النطاق الرسمي، وهو ما أدى إلى فقدان الدولة هويتها وزيادة الانشقاقات بين نموذجين: أحدهما يتجه نحو الداخل والآخر نحو الخارج، ودفع بالمركز السياسي الحديث إلى الانطواء على ذاته، فيما ظل التحديث في المجالات الاجتماعية هشا وجزئيا.

وفي مواجهة جميع إخفاقاته يلجأ إلى القمع المتزايد والذي يتيحه له التقدم التكنولوجي، وقد شهد العالم الإسلامي وما زال صورا أخرى من التحديث غير الغربي، لكنها ما زالت تلاقي

> على عكس الغرب الذي كان مصادرة الحيز السياسي لصالح الدولة يتم بالتوافق كان يتم في بلاد الإسلام بالصدام، وما زال حتى الآن تضطر الدولة إلي تعويض الفشل بمصادرة الحيز السياسي والاستئثار بالوظائف، وبسهولة يمكن إسناد فشل التحديث فيها إلى المحاكاة

إما صعوبات كبيرة أو فشل، وبعضها لا يحمل أي صورة مبتكرة لإعادة بناء النظام السياسي، وبعضها الآخر قسري لا يحمل صورة شرعية.

تعقيب

لقد تعرض كتاب ومفكرون لأفكار الكتاب من قبل منفردة، على سبيل المثال ناقش الدكتور عبد العزيز صقر التحديث الغربي في جانبه الفكري والواقعي في كتابه «الدين والدولة في الواقع الغربي»، وناقش المستشار طارق البشري التحديث الإسلامي في كتاب «الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر»، غير أن منهج المقارنة واستخدام علم الاجتماع التاريخي أظهر جوانب ومقابلات مثيرة في الفكر والواقع وأجلى الاستراتيجيات المتبعة، مما يمكن المهتم من الاستفادة من هذه النماذج ويبصر العيون بأسباب الفشل والنجاح سواء على مستوى الأفكار أو السياسات والتحديات.

subulmagazine.com
subul.magazine@gmail.com
facebook: subul.magazine

سُبل